

Distr.: General  
31 May 2006  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الستون

البند ١٥١ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان

ميزانية بعثة الأمم المتحدة في السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦  
إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

٢٢٢ ٠٣١ ٧٠٠ دولار	الاعتمادات لعام ٢٠٠٥-٢٠٠٤
٢١٨ ٨٦٥ ٧٠٠ دولار	النفقات للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٤
٩٦٩ ٤٦٨ ٨٠٠ دولار	الاعتمادات للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٥
١ ٠٨١ ٦٥٩ ٣٠٠ دولار	اقتراح مقدم من الأمين العام للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٦
	توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية
١ ٠٨١ ٠٦٥ ٠٠٠ دولار	للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٦

## أولا - مقدمة

١ - يترتب على توصيات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرات أدناه إجراء خفض بمبلغ ٥٩٤ ٣٠٠ دولار في ميزانية بعثة الأمم المتحدة في السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/60/726 و Corr.1). وتقدم اللجنة أيضا عددا من الملاحظات والتوصيات فيما يتعلق بإدارة وتنظيم البعثة فضلا عن الفرص المتعلقة بتحقيق المزيد من الوفورات.



- ٢ - وسوف يتضمن تقرير اللجنة الاستشارية العام فيما يتعلق بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام آراءها وتوصياتها بشأن عدد من القضايا الشاملة. وتتناول اللجنة في الفقرات التالية بنود الموارد والبنود الأخرى التي تتصل تحديدًا ببعثة الأمم المتحدة في السودان.
- ٣ - وترد الوثائق التي استخدمتها اللجنة الاستشارية لدى نظرها في تمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان في نهاية هذا التقرير.

## ثانياً - تقرير الأداء عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

- ٤ - بناء على توصية اللجنة الاستشارية، قررت الجمعية العامة في قرارها ١٢٢/٦٠ اعتماد مبلغ إجماليه ٧٠٠ ٠٣١ ٢٢٢ دولار (صافيه ٦٠٠ ٧١٨ ٢١٩ دولار) للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة في السودان لمواصلة البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وبلغ حجم النفقات الإجمالية لتلك الفترة ٧٠٠ ٨٦٥ ٢١٨ دولار (صافيها ٥٠٠ ٧٧٥ ٢١٦ دولار) (انظر A/60/626، الفرع الثالث - ألف). ويبلغ حجم الرصيد غير مربوط عن الفترة ذاتها ما إجماليه ٣ ١٦٦ ٠٠٠ دولار، وهو ما يعني تنفيذ الميزانية بنسبة ٩٨,٦ في المائة.

- ٥ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الأمين العام قدم مقترحات بميزانية لإنشاء البعثة تغطي الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ ولمواصلة البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (A/60/190). وقد انطبقت أطر العمل وفق النتائج الواردة في تقرير الأمين العام على الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ فقط. ولذلك فالمعلومات الواردة في تقرير الأداء للفترة ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/60/626) تقتصر على أداء الموارد المالية ولا تتعدها. وتتوقع اللجنة أن يتضمن تقرير الأداء للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ إجراء تقييم لأداء الميزانية استناداً إلى إطار للعمل وفق النتائج أمكن التوصل إليه منذ ذلك التاريخ (انظر أيضاً الفقرة ٢٠ أدناه).

- ٦ - ويعكس الرصيد غير المنفق البالغ ٣ ١٦٦ ٠٠٠ دولار عن الفترة ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ الأثر الصافي لوفورات قدرها ٧ ١١٨ ٧٠٠ دولار تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة تقابلها احتياجات إضافية قدرها ٤٣٩ ٨٠٠ دولار تحت بند الأفراد المدنيين واحتياجات إضافية بمبلغ ٣ ٥١٢ ٩٠٠ دولار تحت بند التكاليف التشغيلية.

٧ - وقد تحققت الوفورات تحت بند تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة أساساً نتيجة خفض النفقات بسبب التأخر في نشر المعدات المملوكة للوحدات (٤٠٠ ٣١٤ ٢ دولار) وما يرتبط بهذا من خفض في تكاليف الشحن (٧٠٠ ٧٥٤ ٥ دولار)، تقابل ذلك احتياجات إضافية تتعلق بدفع معدلات بدل الإقامة المقرر للبعثة نتيجة التأخر في إنشاء معسكرات خارج الخرطوم (٧٠٠ ٦٧ ٤ دولار) وارتفاع التكاليف المرتبطة بالسفر الخاص بالتمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن بأكثر مما كان مدرجاً في الميزانية (٩٠٠ ٥٣ ٤ دولار).

٨ - ونتجت الزيادة المفرطة في النفقات تحت بند تكاليف الأفراد المدنيين أساساً من زيادة الاحتياجات من الموظفين الدوليين ومتطوعي الأمم المتحدة (٨٠٠ ٩٣ ٤ دولار و ٢٠٠ ٣٣٤ ٢ دولار على التوالي) وذلك بسبب ارتفاع تكاليف المرتبات لارتفاع نسبة الموظفين المتدربين لفترات مؤقتة من مقر الأمم المتحدة في نيويورك ومكتب الأمم المتحدة في جنيف بالمقارنة إلى الموظفين المعيّنين للبعثة وارتفاع معدلات سداد بدل الإقامة المقرر للبعثة بسبب نقص أماكن الإقامة الملائمة في الخرطوم للموظفين الدوليين وبسبب ارتفاع معدل التكاليف الشهري عما كان مدرجاً في الميزانية لمتطوعي الأمم المتحدة (المتوسط الفعلي ٨٤٠ ٧ دولاراً في الشهر بالمقارنة إلى المتوسط المدرج في الميزانية البالغ ٤٠٠ ٤ دولار). ومقابل هذا الإنفاق تحققت وفورات تحت بند تكاليف الموظفين الوطنيين (٢٠٠ ٣٨٨ ٣ دولار) بسبب تعيين نسبة ٧٠ في المائة تقريباً في رتب أقل من الرتب المدرجة في الميزانية.

٩ - وتحققت الزيادة المفرطة في الإنفاق البالغة ٩٠٠ ٥١٢ ٣ دولار تحت بند التكاليف التشغيلية كنتيجة صافية للاحتياجات الإضافية التالية، وتقابلها المبالغ الواردة في الفقرة ١٠ أدناه:

(أ) المرافق والهياكل الأساسية (٨٠٠ ٥٣٥ ٨ دولار) بسبب الحاجة إلى الحصول على مساكن ذات جدران صلبة ووحدات وحظائر جاهزة كانت البعثة تخطط في البداية لاستئجارها، والحاجة كذلك إلى مولدات لتوفير الكهرباء في معظم المناطق خارج الخرطوم حيث لا تتوفر في الغالب الأعم؛

(ب) النقل البري (٢٠٠ ٦٠٦ ٣ دولار) في ضوء الشراء المسبق لـ ١٢ شاحنة ثقيلة و ١٦ صهريجاً للوقود (نص عليها في ميزانية الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦) لتسهيل التحرك النشط لإنجاز مشاريع البناء وتوزيع الإمدادات؛ وهذه الوفورات ستظهر بالتالي في تقرير الأداء للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦؛

(ج) تكنولوجيا المعلومات (٨٠٠ ٦٥٨ ١ دولار) نظرا لأن إنشاء المزيد من المعسكرات بأكثر مما كان مخطط له في البداية اقتضى الحصول على معدات إضافية؛

(د) الخبراء الاستشاريون (٨٠٠ ٢٢١ دولار) بسبب نقص القدرات الداخلية في المرحلة الابتدائية.

١٠ - وقابل هذه النفقات الإضافية، جزئيا، تحقيق وفورات قدرها ١٤٥ ٧٠٠ ٤ دولار تحت بند النقل الجوي، وذلك بسبب التأخر في نشر الطائرات ثابتة الجناحين وطائرات الهليكوبتر نتيجة لقلّة الأنشطة بحكم التأخر في نشر المعدات المملوكة للوحدات والقوات (انظر الفقرة ٧ أعلاه)، ووفورات قدرها ٤٠٠ ٤٥٢ ٢ دولار تحت بند الاتصالات بسبب التأخر في عمليات الاقتناء المخطط لها نظرا لافتقار معظم الموردين لتراخيص تصدير وشحن المعدات إلى السودان بحكم الحظر الاقتصادي المفروض على البلد؛ ووفورات بمبلغ ١٠٠ ٩٦٦ ١ دولار تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات نتجت أساسا عن التأخر في التعيينات لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، لأغراض كشف الألغام وإزالة الألغام التي تضطلع بها البعثة.

١١ - ويمكن الاطلاع على تعليقات اللجنة الاستشارية بشأن المعلومات التي تضمنها تقرير الأداء بشأن فرادى أوجه الإنفاق، حيث توجد صلة، ضمن مناقشات الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ الواردة في الفقرات أدناه.

١٢ - وقد اقترح الأمين العام في تقريره بشأن الالتزامات المتعلقة باستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والتمويل المقترح لها (A/60/450 و Corr.1) عددا من الإجراءات التي ينبغي اتخاذها فيما يتعلق بتوفير التمويل والمعالجة المحاسبية للالتزامات المتحملة بموجب استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وتنص الإجراءات، في جملة أمور، على تحويل ٢٥٠ مليون دولار من الأرصدة غير المربوطة ومن الوفورات الناتجة من التزامات الفترات السابقة أو من تصفية تلك الالتزامات الخاصة ببعثات حفظ السلام العاملة في نهاية السنة المالية ٢٠٠٥. واستنادا إلى ما تقرره الجمعية العامة قد يترتب أثر ما جراه هذا على تمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان وعمليات حفظ السلام الأخرى.

١٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية الاقتراح المتعلق بتقييد الخسارة البالغ مقدارها ٣٦٢ ٠٠٠ دولار في إيرادات الفوائد على الرصيد غير المربوط البالغ ٣ ١٦٦ ٠٠٠ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (انظر A/60/626، الفقرة ٢٤ (أ) والفقرة ٨٩ أدناه).

### ثالثاً - المعلومات المتعلقة بأداء الفترة الراهنة

١٤ - أبلغت اللجنة الاستشارية في ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦ بتقرير مبلغ مجموعه ٩٤٣ ٥٥٢ ٣٠٠ دولار على الدول الأعضاء فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في السودان منذ إنشائها. وبلغ حجم المدفوعات المتلقاة ٣٠٠ ٤٢٢ ٦٤٧ دولار في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦ مما يترك رصيداً غير مسدد قدره ١٠٠ ١٣٠ ٢٩٦ دولار. وبلغ الرصيد النقدي للبعثة ٣٦٠ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ وبلغ حجم الالتزامات غير المصفاة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ مبلغاً قدره ٣٨ ٦٧٦ ٠٠٠ دولار.

١٥ - وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، بلغ حجم الالتزامات بشأن سداد تكاليف القوات ١٥ ٠٦٣ ٠٠٠ دولار وبلغ حجم الالتزامات فيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات ٤٥ ٦٥٩ ٠٠٠ دولار. وفضلاً عن ذلك، تم توقيع خمس مذكرات تفاهم مع البلدان المساهمة بقوات بشأن المعدات المملوكة للوحدات ويجري حالياً استكمال تسع مذكرات أخرى في الوقت ذاته. وتوصي اللجنة بالإسراع في اتخاذ الإجراءات لإبرام الاتفاقات مع البلدان المساهمة بقوات.

١٦ - وتلقت اللجنة الاستشارية الجدول التالي وبه معلومات عن معدلات شغل الوظائف في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦:

الفئة	القوام المأذون به <sup>(أ)</sup>	القوام المخطط <sup>(ب)</sup>	معدل شغل الوظائف	معدل الشغور (النسبة المئوية)
المراقبون العسكريون	٧٥٠	٥١٣	٦٢٨	٢٢,٤
الوحدات العسكرية	٩ ٢٥٠	٩ ٢٥٠	٧ ٢١٥	٢٢,٠
شرطة الأمم المتحدة	٧١٥	٦٣٥	٥٥٣	١٢,٩
الموظفون الدوليون	١ ٠٥٣	٧٣٩	٦٣٠	١٤,٧
الموظفون الوطنيون	٢ ٦٩٠	١ ٧٠٠	١ ١٧٨	٣٠,٧
متطوعو الأمم المتحدة	٢٠٨	٢٠٨	٩٤	٥٤,٨

(أ) يمثل ذلك أعلى معدل للقوام المأذون به للفترة.

(ب) يمثل القوام المخطط له في آذار/مارس ٢٠٠٦.

١٧ - وترفق اللجنة أيضا معلومات قدمت إليها بناء على طلب منها، بشأن أرقام توزيع الموظفين المزمع حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (انظر المرفق الأول).

١٨ - وزودت اللجنة الاستشارية أيضا ببيانات النفقات للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (انظر المرفق الثاني). وبلغت النفقات الإجمالية للبعثة ٩٦٣ ٠٠٠ ٦١١ دولار في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ مقابل اعتماد إجماليه ٩٦٩ ٤٦٩ ٠٠٠ دولار. ومثلما يرد أيضا في البيانات، يتوقع صرف مبلغ إجماليه ٩٦٩ ٤٦٩ ٠٠٠ دولار في الفترة بين ٣٠ نيسان/أبريل و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وبذا يتوقع تحقق رصيد غير مربوط قدره ٨٤٣ ٠٠٠ ٦٤ دولار للفترة المالية ٢٠٠٥-٢٠٠٦، وهذا يعني تنفيذ الميزانية بنسبة ٩٣ في المائة. وتلاحظ اللجنة توقع زيادة في النفقات بمعدل ٥ في المائة تحت بند تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة ناتجة من الاحتياجات الإضافية لسداد بدل الإقامة المقرر للبعثة للمراقبين العسكريين وأفراد الشرطة وضباط الأركان بالمعدلات المعيارية بدلا من المعدلات المخفضة الواردة في الميزانية، وذلك بسبب التأخير في بناء المعسكرات. ويقابل هذه النفقات الزائدة، جزئيا، تحقيق وفورات تحت بند الوحدات العسكرية بسبب التأخير في وصول القوات. كما يتوقع تحقيق وفورات بمعدل ٢ في المائة تحت بند تكاليف الأفراد المدنيين بسبب خفض النفقات نتيجة تدني شغل الوظائف ويقابل ذلك ارتفاع بأكثر مما كان متوقعا في تكاليف بدل الإقامة المقرر للبعثة للموظفين المقيمين خارج الخرطوم في ضوء التأخير في بناء المعسكرات.

١٩ - وسوف تتحقق الوفورات المتوقعة بمعدل ١٢ في المائة تحت بند التكاليف التشغيلية نتيجة لانخفاض الاحتياجات تحت بند الوقود والاكتفاء الذاتي في ضوء تأخر وصول القوات والمعدات المملوكة للوحدات؛ وانخفاض الاحتياجات تحت بند النقل البري بسبب الشراء المسبق للمركبات في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ونقل مركبات من البعثات المصفاة؛ وانخفاض الاحتياجات المتعلقة بالنقل الجوي في ضوء تقليل عدد ساعات الطيران وما يتصل بذلك من تكاليف الوقود بسبب التأخر في نشر القوات؛ وانخفاض الاحتياجات المتوقعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ضوء الخطة المنقحة وقلّة الاستخدام عموما بسبب قلّة شغل الوظائف فضلا عن تحقيق وفورات تحت بند اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى بسبب التأخر في تنفيذ برنامج البعثة لترع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج.

٢٠ - وتعتقد اللجنة الاستشارية أنه بدخول بعثة الأمم المتحدة في السودان السنة الثانية من تنفيذ ولايتها سوف يحدث تحسن في تصورات الميزانية على خلفية الدروس المستخلصة من تشغيل البعثة. وترحب اللجنة بتنفيذ قاعدة بيانات، لوتس نوتس، للميزنة

وفق النتائج، الأمر الذي يسهل تسجيل التقدم المحرز في الأداء على أيدي مديري البرامج فتكون القاعدة بمثابة حافطة أدلة لإثبات الإنجازات الفعلية المسجلة في تقرير الأداء.

## رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧

### (أ) الولاية والنتائج المخططة

٢١ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أن بعثة الأمم المتحدة في السودان أنشئت استجابة لطلب طرفي في اتفاق السلام الشامل الذي وافقت فيه حكومة السودان والحركة/الجيش الشعبي لتحرير السودان على تقاسم المسؤولية على مدى ست سنوات ونصف في مواجهة التحديات التي أوجزت في الفقرة ٤ من تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن (S/2005/411). ويرد بيان بولاية البعثة في الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥) الذي أنشأ به المجلس هذه البعثة. كما طلبت الفقرة ٣ من القرار ١٥٩٠ أن يتولى الأمين العام، عن طريق ممثله الخاص في السودان، تنسيق جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة في السودان وتعبئة الموارد والدعم من المجتمع الدولي من أجل تقديم المساعدة الفورية للسودان وتحقيق نميته الاقتصادية على المدى الطويل وتيسير التنسيق مع العناصر الفاعلة الدولية الأخرى، لا سيما الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيجاد)، لأغراض الأنشطة المضطلع بها دعماً للعملية الانتقالية التي قررها اتفاق السلام الشامل. وطلب إلى الأمين العام أيضاً بذل مساعيه الحميدة وتقديم الدعم السياسي لجهود تسوية جميع الصراعات الجارية في السودان.

٢٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن مجلس الأمن قد مدد ولاية البعثة في قراره ١٦٦٣ (٢٠٠٦) حتى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ مع اعتزام تجديدها لفترات أخرى. وفضلاً عن ذلك فقد طلبت الفقرة ٤ من القرار إلى الأمين العام أن يقوم "بدفع عجلة عملية التخطيط التحضيرية اللازمة لتحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية تابعة للأمم المتحدة بما في ذلك الخيارات المطروحة بشأن الكيفية التي يتسنى لها لبعثة الأمم المتحدة في السودان تدعيم الجهد المبذول من أجل إحلال السلام في دارفور عن طريق تقديم مساعدة انتقالية إضافية مناسبة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي تشمل المساعدة في مجال اللوجستيات والتنقل والاتصالات" وأن يقدم إلى المجلس مجموعة من الخيارات لعملية الأمم المتحدة في دارفور كي ينظر فيها.

٢٣ - وبالإضافة إلى ذلك وإثر توقيع "اتفاق السلام في دارفور" في أبوجا في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ دعا مجلس الأمن في قراره ١٦٧٩ (٢٠٠٦) الأطراف في اتفاق السلام في دارفور إلى تيسير عمل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية والدول الأعضاء والعمل مع كل هذه الجهات من أجل تسريع تحويل عملية الاتحاد الأفريقي في السودان إلى عملية تابعة للأمم المتحدة ونشر بعثة تقييم تقنية مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في غضون أسبوع من اتخاذ هذا القرار. كما طلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم توصياته إلى المجلس في غضون أسبوع من عودة بعثة التقييم المشتركة "بشأن جميع الجوانب المهمة في ولاية عملية الأمم المتحدة في دارفور بما في ذلك هيكل القوة والاحتياجات الإضافية للقوة والبلدان المحتمل أن تساهم بقوات وتقييم مالي مفصل للتكاليف في المستقبل". وأبلغت اللجنة الاستشارية أنه ريثما يتخذ مجلس الأمن قراراً بهذا الصدد سيتم استعراض التكاليف المتعلقة بتمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ على النحو الوارد في تقرير الأمين العام (A/60/726 و Corr.1)، وفي هذه الحالة سوف تقدم تقديرات منقحة لكي تنظر فيها اللجنة الاستشارية والجمعية العامة. وتثق اللجنة في أن هذه التقديرات سوف يتم عرضها على وجه السرعة.

٢٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن اتفاق بشأن مركز القوات قد وُقّع مع حكومة السودان في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. بيد أن اللجنة أبلغت أيضاً بأن وقتاً طويلاً قد استغرق في توضيح أحكام الاتفاق بسبب اختلاف التفسيرات. وتلاحظ اللجنة أيضاً أن مراقبي الأمم المتحدة العسكريين لا يزالون يواجهون قيوداً على حرية تنقلهم في منطقة أبيي بعد توقيع الاتفاق (انظر S/2006/160، الفقرة ٨٢). وتشجع اللجنة على إزالة هذه القيود وغيرها التي يمكن أن تعوق عمل البعثة في سبيل إنجاز ولايتها.

٢٥ - وأشارت اللجنة الاستشارية في تقريرها المتعلق بتمويل البعثة للفترة ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (انظر الفقرات ٥ و ١٥ إلى ٢٢ من الوثيقة A/60/428) إلى هيكل بعثة الأمم المتحدة في السودان إدراكاً منها للحاجة إلى إطار هيكلي خاص يوجه لتنفيذ ولاية البعثة، مع التشديد بصفة خاصة على أهمية التعاون فيما بين جميع العناصر الفاعلة في ضوء المسؤولية المتعلقة بتنسيق جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة في المنطقة على النحو المطلوب في الفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥). وترد معلومات في هذا الصدد في الفرع الخامس من وثيقة الميزانية (A/60/726 و Corr.1). وتلاحظ اللجنة أيضاً أن البعثة استعرضت خطوط الاتصال بين مكتب الممثل الخاص والمكتب الميداني في جوبا والمكاتب الإقليمية لبعثة الأمم المتحدة في السودان وأن رؤساء المكتب الميداني



والمكاتب الإقليمية سوف يكونون من الآن مرتبطين في أعمالهم مع مكتب الممثل الخاص مروراً برئيس هيئة الموظفين بدلاً من تقديم تقاريرهم مباشرة إلى الممثل الخاص (انظر A/60/726، الفقرة ٨).

٢٦ - ورحبت اللجنة بالشروع في تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠٠٥ كآلية مهمة للتنسيق والمواظمة لتقديم المساعدة الإنسانية وتوفير الحماية والدعم لتنفيذ اتفاق السلام الشامل من خلال برامج الإنعاش والتنمية المحددة بأهداف؛ ويصل حجم تمويل خطة العمل على النحو المنقح في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ إلى ١,٩٦ بليون دولار (A/60/428، الفقرة ٢٣). ويشير الأمين العام في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦ (انظر S/2006/160، الفقرة ٧٤) إلى تلقي أكثر من ١,١ بليون دولار من أجل الاحتياجات الإنسانية أساساً. كما يشير إلى بدء تنفيذ خطة عمل لعام ٢٠٠٦ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ تبلغ احتياجات التمويل الكلية اللازمة لها ١,٧ بليون دولار يخصص منها مبلغ ١,٥ بليون دولار للاحتياجات الإنسانية و ٢١١ مليون دولار لأنشطة الإنعاش والتنمية التي بلغ حجم تمويلها ٢٨١,٩ مليون دولار في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٦ أي بنسبة ١٦,٣ في المائة (انظر S/2006/160، الفقرتان ٧٥ و ٧٦). وتشجع اللجنة الجهود المبذولة للحصول على الموارد المطلوبة لتمويل خطة العمل لعام ٢٠٠٦.

٢٧ - وأوصت اللجنة الاستشارية، وهي تلاحظ أن خطة العمل لعام ٢٠٠٥ اشتملت على نظام لرصد البرامج والمساءلة عنها، بزيادة تطوير هذا النظام في خطة العمل لعام ٢٠٠٦ (انظر A/60/428، الفقرة ٢٣). ويشير التقرير المتضمن للميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة في السودان إلى أن أنشطة التنسيق والمساءلة في إطار خطة العمل لعام ٢٠٠٦ سيتم إنجازها بإنشاء وحدة للرصد والتقييم داخل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وسيتم تمويلها عن طريق التبرعات كما سيتم توفير الرقابة بواسطة مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (انظر A/60/726، الفرع الخامس - باء).

## باء - الاحتياجات من الموارد

٢٨ - يصل الحجم الإجمالي للميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة في السودان للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى ٣٠٠ ٦٥٩ ٠٨١ دولار (صافي ٣٢٩ ٥٠٠ ٠٦١ دولار) مما يمثل زيادة قدرها ١١٢ ١٩٠ ٥٠٠ دولار (١١,٦ في المائة) بالقيمة الإجمالية عن الاعتماد البالغ ٨٠٠ ٤٦٨ ٩٦٩ دولار للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن معظم الزيادة تتعلق باحتياجات إضافية تحت بند الأفراد العسكريين وأفراد

الشرطة (٧٣ ٠٠٦ ٠٠٠ دولار) وتكاليف الأفراد المدنيين (١٠٠ ٦٨٠ ٤٠٠ دولار) يقابلها نقص في الاحتياجات المقترحة في إطار التكاليف التشغيلية (٦١ ٤٩٥ ٩٠٠ دولار).

٢٩ - وتغطي الميزانية التكاليف المتعلقة بنشر ٧٥٠ مراقبا عسكريا و ٩ ٢٥٠ فردا من الوحدات العسكرية و ٧١٥ فردا من شرطة الأمم المتحدة و ١ ١٣٦ موظفا دوليا و ٣ ٣٤٢ موظفا وطنيا و ٢٣١ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك تشتمل الميزانية على وظائف لـ ٧ موظفين دوليين وثلاثة موظفين وطنيين يتم تمويلها من المساعدة المؤقتة العامة لفريق السلوك والانضباط.

#### ١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

العدد المقترح ٢٠٠٦-٢٠٠٧	العدد المعتمد ٢٠٠٥-٢٠٠٦ <sup>(١)</sup>	
٧٥٠	٧٥٠	المراقبون العسكريون
٩ ٢٥٠	٩ ٢٥٠	أفراد الوحدات العسكرية
٧١٥	٧١٥	شرطة الأمم المتحدة

(أ) يمثل أعلى مستوى لعدد الموظفين المأذون به.

٣٠ - تلاحظ اللجنة عدم حدوث تغيير في العدد المقترح من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ نظرا لأن النشر التدريجي للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة سوف يبلغ المستوى الأعلى المأذون به بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (انظر أيضا المرفق الأول). ولذلك تعكس الزيادة البالغة ٧٣ ٠٠٦ ٠٠٠ دولار (٢٩,٩ في المائة) في إطار هذا البند من الميزانية، بالمقارنة إلى الاعتماد البالغ ٢٤٤ ٤٨٣ ٣٠٠ دولار للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦<sup>(١)</sup>، النشر الكامل للمراقبين العسكريين والوحدات العسكرية وأفراد الشرطة عوضا عن تكاليف النشر التدريجي المدرجة في الميزانية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ويقابلها خفض في تكاليف نشر المعدات المملوكة للوحدات نظرا لأن النشر سوف يكتمل في الفترة المالية الحالية.

٣١ - ولا تعكس الاحتياجات من التكاليف بالتالي معاملا لتأخير نشر المراقبين العسكريين وشرطة الأمم المتحدة ولكنها تعكس معاملا قدره ٣ في المائة للوحدات العسكرية<sup>(١)</sup>، بالمقارنة إلى المعدل البالغ ١٠ في المائة الذي ينطبق على جميع الفئات الثلاث من الأفراد في

(١) أدرج معامل تأخير في النشر قدره ٣ في المائة في تكاليف الوحدات العسكرية لعدم توقع نشر اثنتين من الوحدات في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ (نقل القوات وحفر الآبار).

الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، فضلا عن ارتفاع معدلات بدل المعيشة المقرر للبعثة، نظرا لأن المراقبين العسكريين وأفراد شرطة الأمم المتحدة سوف يرتبون الأمور الخاصة بهم في مجال الغذاء والإقامة بعد مضي الثلاثين يوما الأولى بدلا من البقاء في المعسكرات التي توفرها البعثة.

٣٢ - وتعكس تقديرات الاحتياجات من المعدات المملوكة للوحدات للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ والبالغة ٦٠٠ ٤٠٩ ٤٨ دولار بالمقارنة إلى المبلغ المدرج في الميزانية وقدره ٦٠٠ ٦٤١ ٣٨ دولار للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ النشر الكامل للوحدات العسكرية. وتبلغ احتياجات الاكتفاء الذاتي ٣٠٠ ٧٦٤ ٣٩ دولار. وترد التفاصيل ذات الصلة في الفقرة ١٢ من الميزانية للفترة ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (انظر A/60/726، الفقرة ١٢).

## ٢ - الأفراد المدنيون

العدد المقترح ٢٠٠٧-٢٠٠٦	العدد المأذون به ٢٠٠٦-٢٠٠٥	
١ ١٤٣	١ ٠٦٠	الموظفون الدوليون <sup>(أ)</sup>
٣ ٣٤٥	٢ ٦٩٣	الموظفون الوطنيون <sup>(ب)</sup>
٢٣١	٢٠٨	متطوعو الأمم المتحدة <sup>(ج)</sup>

(أ) يمثل المستوى الأعلى المقترح للقوام المأذون به.

(ب) يشمل ذلك موظفين وطنيين وموظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة.

(ج) يشمل متطوعين دوليين ومتطوعي وطنيين من متطوعي الأمم المتحدة.

٣٣ - ويبلغ حجم تكاليف الموظفين المدنيين لبعثة الأمم المتحدة في السودان ١٩٢ ٣٤٣ ٧٠٠ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، مما يوفر عنصرا قوامه ١ ١٤٣ موظفا دوليا و ٣ ٣٤٥ موظفا وطنيا و ٢٣١ متطوعا من متطوعي الأمم المتحدة إضافة إلى ١٠ مناصب تمول من المساعدة المؤقتة العامة ترتبط بفريق السلوك والانضباط (١ مد-١ و ٣ ف-٤ و ١ ف-٢ و ٢ من فئة الخدمة الميدانية وموظفين وطنيين اثنين من الفئة الفنية وموظف وطني من فئة الخدمات العامة). ويعكس صافي التغيير البالغ ٧٥٨ وظيفة الاقتراحات المتعلقة بإنشاء ٧٨٨ وظيفة إضافية وإلغاء ٣٠ وظيفة؛ كما يقترح إعادة تصنيف ١١ وظيفة (انظر الفقرات ٣٧ إلى ٦٩ أدناه). وتراعي تكاليف الموظفين تطبيق معامل تأخير في التعيينات قدره ٢٠ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين ومتطوعي الأمم المتحدة ومعامل تأخير في التعيين بمعدل ٢٥ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين.

٣٤ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الوظائف التي سوف يشغلها الموظفون الوطنيون في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تمثل نسبة ٧٠ في المائة من الوظائف المقترحة المخصصة للموظفين المدنيين بالمقارنة إلى نسبة ٦٨ في المائة في ميزانية الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. بيد أن اللجنة تلاحظ أنه وفقا للبيانات الواردة في المرفق الأول يتضح ابتداء من ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦ أن عدد الموظفين الوطنيين الذين يشغلون وظائف فعلية من فئة الخدمات العامة يبلغ ١ ١١٨ موظفا (معدل شغور نسبته ٢٨,٢٨ في المائة) فوق العدد المزمع انضمامه للعمل وقدره ١ ٥٧٠ موظفا) وأن معدل شغل الوظائف بالنسبة للموظفين الوطنيين من الفئة الفنية يبلغ ٦٠ موظفا (معدل شغور قدره ٥٣,٨ في المائة من الـ ١٣٠ وظيفة المزمع شغلها). إلا أنه في الوقت الذي يزيد فيه معدل الشغور البالغ ٢٨,٢٨ في المائة بالنسبة للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة قليلا على المعدل المدرج في الميزانية وقدره ٢٥ في المائة فقد أبلغت اللجنة أيضا أن ذلك يخفي فرقا في التعيين للعمل في الخرطوم والتعيين للعمل في الجنوب الذي لا يزال يشكل تحديا.

٣٥ - وتشير اللجنة الاستشارية في هذا الصدد إلى أن بعثة الأمم المتحدة في السودان اقترحت أن تُسد الفجوة مؤقتا بموظفين دوليين يُعينون في مهمات لفترات قصيرة مع محاولة تنفيذ برنامج للتدريب المهني. ورحبت اللجنة بهذا النهج (انظر A/60/428، الفقرة ٢٦). بيد أن اللجنة الاستشارية أشارت إلى ضرورة تشجيع الاستعاضة بالتدرج عن الموظفين الدوليين بموظفين وطنيين كلما كان ذلك ممكنا وفعالا من حيث التكلفة في بعثات حفظ السلام، لأن ذلك يساهم في بناء القدرات ونقل المهارات إلى السكان المحليين (انظر A/59/736، الفقرة ٥٨).

٣٦ - وأشارت اللجنة الاستشارية أيضا إلى إدراج متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين في الميزانية للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ وأوصت بإدراج المعلومات المتعلقة بهذا الإجراء، بما في ذلك الفوائد المحققة في السنة الأولى من التنفيذ والخطط في المستقبل، في تقرير الأداء القادم ووثيقة عرض ميزانية بعثة الأمم المتحدة في السودان (انظر A/60/428، الفقرتان ٢٧ و ٢٨). وأبلغت اللجنة أن البرنامج أُجل نظرا لأن التحضير المفصل لعقد اتفاقات بين إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة استغرق وقتا أطول مما كان متوقعا. كما أشار في الفرع الخامس - بء من تقرير الميزانية (A/60/726) إلى أن البعثة لم تستطع حتى الآن تعيين متطوعين وطنيين بالأمم المتحدة نظرا لأن الموظفين الدوليين الذي تقرر اشتراكهم في عملية الاختيار لم يصلوا بعد. وأبلغت اللجنة أيضا أن جميع التفاصيل المتعلقة بالبرنامج قد تم الاتفاق عليها وأن الجولة الأولى من الإعلان عن التعيينات المطلوبة قد اكتملت. وبالتالي ينبغي بيان الفوائد المحققة من برنامج متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين في ميزانية الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

## التوصيات المتعلقة بالوظائف

### (أ) التوجيه التنفيذي والإدارة

٣٧ - إعادة تصنيف وظيفة موظف رئيسي للشؤون الاقتصادية (مد-١) إلى موظف شؤون اقتصادية أقدم (ف-٥) (مكتب الممثل الخاص للأمين العام). وقد أبلغت اللجنة الاستشارية بأن هذه الوظيفة لم يتم شغلها بعد وأن إعادة التصنيف التزولي يُقترح على أساس الخبرة المكتسبة في السنة الأولى للبعثة. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على إعادة التصنيف المقترحة.

٣٨ - إنشاء خلية اتصال بالمكاتب الميدانية بوظيفتين دوليتين (وظيفة ف-٢ ووظيفة فئة خدمة ميدانية) وثلاث وظائف وطنية (موظفان وطنيان من الفئة الفنية وموظف وطني واحد من فئة الخدمات العامة) (مكتب رئيس هيئة الموظفين بالمقر). ويقترح إنشاء هذه الخلية في ضوء تحديد خط التسلسل الجديد للمكتب الميداني في جوبا والمكاتب الإقليمية، إذ يمر عن طريق رئيس هيئة الموظفين على النحو المشار إليه في الفقرة ٢٥ أعلاه. وسوف تعاد تسمية موظف التقارير الحالي (ف-٤) في مكتب رئيس هيئة الموظفين ليصبح رئيس هيئة الموظفين المساعد على أن تدعمه الوظائف الإضافية التالية: موظف تقارير (ف-٢)، وموظفان وطنيان للاتصال (موظفان وطنيان من الفئة الفنية)، مساعد إداري (فئة الخدمة الميدانية) ومساعد للشؤون المكتبية (فئة الخدمات العامة). وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول الاقتراح المتعلق بإنشاء خلية للاتصال بالمكاتب الميدانية.

٣٩ - نقل موظف برامج، أفضل الممارسات (ف-٤)، من مركز التحليل المشترك للبعثة إلى مكتب رئيس هيئة الموظفين بالمقر وإضافة موظف برامج (أفضل الممارسات) (ف-٣) إلى ملاك المكتب الميداني في جوبا. وأبلغت اللجنة أن نقل الوظيفة من مركز التحليل المشترك للبعثة قد اقترحت في ضوء حقيقة أن مكتب رئيس هيئة الموظفين يعتبر المكان الأفضل لهذه الوظائف لأنها تغطي نطاقاً واسعاً من الأنشطة وتقتضي التعامل مع عناصر خارج حدود البعثة ذاتها. كما يُقترح إنشاء اختصاصات مماثلة في المكتب الميداني في جوبا بإضافة وظيفة ف-٣ لموظف برامج. وليس للجنة الاستشارية اعتراض على أن تنقل لمكتب رئيس هيئة الموظفين المهام والوظيفة ف-٤ المرتبطة بأفضل الممارسات. ولكنها لا ترى ضرورة لتجزئة الاختصاصات أو تكرارها، وبالتالي توصي بعدم الموافقة على إنشاء وظيفة من الرتبة ف-٣ في المكتب الميداني في جوبا.

٤٠ - إيجاد قدرة للتخطيط الاستراتيجي بأربع وظائف دولية (١ ف-٥، و ١ ف-٤، و ٢ من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين (مكتب رئيس هيئة الموظفين في المقر)). وتلاحظ

اللجنة الاستشارية أنه ليست هناك في الوقت الحاضر مثل هذه القدرة المكرسة، وأن المهام تُنجز بصورة مخصصة. وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول وظيفة موظف تخطيط استراتيجي أقدم (ف-٥) للقيام بالمهام المذكورة في التقرير الخاص بتخطيط البعثة الاستراتيجي وتنفيذه، ووظيفتين للتخطيط الاستراتيجي (من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين) تركزان على هذه المسائل إحداهما في شمال البلد والأخرى في جنوبه. وتوصي اللجنة الاستشارية بعدم الموافقة على وظيفة موظف التخطيط (ف-٤) الذي تبدو مهامه تكرارا في أغلبها لمهام شاغل الوظيفة المقترحة من الرتبة ف-٥.

٤١ - إعادة تصنيف وظيفة موظف قانوني أقدم (ف-٥) إلى وظيفة موظف قانوني رئيسي (مد-١)، وإضافة وظيفة أخرى من الرتبة ف-٤ لموظف قانوني (في مكتب الشؤون القانونية بالمقر). لإعادة تصنيف هذه الوظيفة إلى مستوى أعلى (من ف-٥ إلى مد-١) مقترحة نظرا للتعقيدات والتحديات المنتظر ظهورها نتيجة إقامة مؤسسات تتعلق باتفاق السلام الشامل. كما يُقترح إنشاء وظيفة لموظف قانوني إضافي (ف-٤) لإسداء المشورة وتقديم الدعم لتنفيذ قرارات مجلس الأمن، وتنفيذ اتفاق مركز القوات، والتبعات القانونية الناجمة عن تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

٤٢ - وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول وظيفة برتبة ف-٤ لموظف قانوني، نظرا للمشكلات المشار إليها في الفقرة ٢٤ أعلاه بشأن اتفاق مركز القوات. وتوصي اللجنة بعدم الموافقة على إعادة تصنيف وظيفة موظف قانوني أقدم إلى الرتبة مد-١ في هذه المرحلة. فقد سبق للجنة أن أوضحت أكثر من مرة أن هذه المهام ينبغي إنجازها على مستوى الرتبة ف-٥ وليس على مستوى الرتبة مد-١، نظرا للدعم والتوجيهات المتوافرة من المقر (انظر على سبيل المثال A/59/736/Add.12، الفقرة ٢٨؛ و A/59/412، الفقرة ٢١؛ و A/55/839، الفقرة ٣٤). كما تلاحظ اللجنة أن مثل هذه المهام تُنجز في بعثات أخرى أكبر حجما، مثل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في الكونغو، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بمستوى الرتبة ف-٥. وبالإضافة إلى ذلك، ترى اللجنة أنه ما لم تكن هناك أسباب موجبة تدعو لغير ذلك، فإن وضع السياسات، الذي يجري على مستوى الرتبة مد-١ فما فوق، ينبغي أن يأتي من المقر، ضمانا لاتساق النهج، وهو أمر له أهميته البالغة في الشؤون القانونية.

٤٣ - إضافة خمس وظائف دولية لموظف إدارة معلومات (ف-٤)، وموظفي معلومات معاونين (ف-٢)، وموظف تقارير معاون (ف-٢)، ومحلل معلومات معاون (ف-٢) ووظيفتين لموظفي معلومات (موظفان وطنيان فيان) لمركز تحليل البعثة المشترك. وتوصي

اللجنة الاستشارية بقبول وظيفة موظف المعلومات المعاون (ف-٢) من بينوظيفتين المقترحتين، ووظيفة موظف التقارير المعاون (ف-٢) ومحلل المعلومات المعاون (ف-٢) ووظيفتي موظفي المعلومات (موظفان وطنيان فنيان) للقيام بالأنشطة المشار إليها في وثيقة الميزانية. وتوصي اللجنة بعدم الموافقة على الوظيفة المقترحة برتبة ف-٤، حيث أن مهامها يمكن إنجازها بالوظيفة الحالية برتبة ف-٥ أو بغيرها من الوظائف برتبة ف-٤ الموجودة بالمركز. كما أن هناك وظيفة ثانية من الرتبة ف-٤ ستنتقل إلى مكتب رئيس هيئة الموظفين، نظرا لأن المهام المتعلقة بأفضل الممارسات ستكون في موقع أفضل هناك (انظر الفقرة ٣٨ أعلاه).

٤٤ - إعادة توزيع ١١ وظيفة (١ ف-٥، و ٣ ف-٤، و ٤ ف-٣، و ٢ خدمة ميدانية، ووظيفة خدمات عامة وطنية) بنقلها من مكتب مراجع الحسابات المقيم إلى حساب دعم عمليات حفظ السلام. وقد أوصت اللجنة الاستشارية، في تقريرها عن الأداء المالي والميزانية المقترحة لحساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، بتأجيل اتخاذ إجراء بشأن الموارد المتصلة بالوظائف وغير المتصلة بالوظائف في مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بما في ذلك وظائف المراجعين المقيمين، إلى أن ينتهي الاستعراض الذي يقوم به المكتب باعتباره جزءا من آلة الرقابة في الأمم المتحدة، حيث ينتظر أن يقدم تقرير بهذا الصدد في ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٦ (انظر A/60/807، الفقرة ١١٤).

٤٥ - إضافة وظيفة كبير منسقين/كبير مستشارين (ف-٥)، مكتب النائب الرئيسي للممثل الخاص. وسيتولى المرشح لهذه الوظيفة تقديم المشورة بشأن المسائل المشتركة وتحليل هذه المسائل والمساعدة في مهام التنسيق والرقابة. وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول هذه الوظيفة.

#### (ب) العنصر ١، عملية السلام

٤٦ - إعادة تصنيف وظيفة موظف شؤون الإعلام، منتج أشرطة فيديو (ف-٣) إلى رئيس وحدة الفيديو والطبوعات (ف-٥)، في مكتب الاتصالات وشؤون الإعلام (المقر). واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بضرورة إعادة تصنيف الوظيفة لكي تتسق مع قدرة رئيس وحدة الإذاعة المسموعة. وترى اللجنة أن الوظيفة الحالية ف-٥ ينبغي أن تقوم بالقيادة الكلية لهذه المهام، وتوصي بعدم إعادة تصنيف هذه الوظيفة.

## (ج) العنصر ٢، الأمن

٤٧ - إضافة وظيفة نائب قائد القوة، (مد-١) (مكتب رئيس القوة، المقرر). وكما جاء في التقرير (انظر A/60/726)، فإن هذه الوظيفة مطلوبة لمساعدة قائد القوة في الوفاء بمتطلبات الأمن المنوطة بالبعثة. واللجنة الاستشارية ليست مقتنعة في الوقت الحاضر بضرورة هذه الوظيفة. ويمكن إعادة تقديم هذا الاقتراح إذا حدث توسع في الوجود العسكري.

## (د) العنصر ٤، المساعدة الإنسانية والإنعاش وإعادة الإدماج

٤٨ - إضافة وظيفتين لمتطوعي الأمم المتحدة الدوليين (قسم العودة والإنعاش وإعادة الإدماج (المقرر)). من المقترح إضافة وظيفتين لمتطوعي الأمم المتحدة الدوليين لموظف حملات إعلامية، يساهم في الحملة الإعلامية المتعلقة بالعودة، وفي بناء قدرات السلطات المحلية على القيام بدور أكبر في هذا القطاع، ووظيفة أخرى لموظف إدارة معلومات، وهي الوظيفة المقترحة لتعزيز إدارة البيانات والقدرة التحليلية للسلطات المحلية. ولئن كانت اللجنة الاستشارية تعترف بأهمية هذه المهام، فإنها توصي بإنشاء الوظيفتين لمتطوعي الأمم المتحدة على المستوى الوطني بدلا من المستوى الدولي، حيث أنهما ترتبطان بالمقرر.

٤٩ - نقل الموظف المعاون للعودة والإنعاش وإعادة الإدماج (ف-٢) إلى الداخل من رومبيك إلى الخرطوم ونقل موظفي الاتصالات للعودة والإنعاش وإعادة الإدماج (وظيفتان لموظفين وطنيين فنيين) إلى الخارج من الخرطوم إلى الفاشر، وإلغاء وظيفة موظف برامج العودة والإنعاش وإعادة الإدماج (موظف وطني فني) (قسم العودة والإنعاش وإعادة الإدماج، المقرر). والوظيفة المقترحة نقلها إلى الداخل من الرتبة ف-٢ هي للمعاونة في الاضطلاع بعبء العمل في وحدة التخطيط ولدعم موظفي التخطيط الموجودين في وضع وتنفيذ ورصد أطر وعمليات التخطيط المشتركة ذات الصلة. كما أن نقل موظفي الاتصالات للعودة والإنعاش وإعادة الإدماج إلى الفاشر، يأتي في أعقاب إعادة تنظيم القسم، والقرار الذي اتخذ بتعزيز المكتب الإقليمي (انظر الفقرة ٥٢ أدناه). وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على إعادة توزيع الموظفين الثلاثة كما هو مقترح، ولا على إلغاء وظيفة.

٥٠ - إنشاء أفرقة متنقلة في المكتب الميداني في جوبا والمكتبين الفرعيين في ملكال وواو بإضافة وظيفتين من الرتبة ف-٣، وثلاث وظائف لمتطوعي الأمم المتحدة الدوليين، وثلاث وظائف خدمات عامة وطنية، وتحويل وظيفة متطوع للأمم المتحدة من المستوى الوطني إلى المستوى الدولي (قسم العودة والإنعاش وإعادة الإدماج، المكتب الميداني في جوبا والمكتبين الفرعيين في واو وملكال). ونظرا لاحتمال أن يعود ما يقرب من مليون شخص إلى جنوب السودان في عام ٢٠٠٧، فالمقترح إنشاء أفرقة متنقلة في المكتب الميداني في جوبا، والمكتبين



الفرعيين في ملكال وواو، وبذلك تتوافر القدرة المرنة على الاستجابة في المناطق التي لا يتوافر فيها مثل هذا الوجود، ومن أجل بناء القدرات المحلية. وسوف يضم فريق جوبا وظيفة ف-٣ الحالية، التي سيتغير مسمى شاغلها إلى موظف عودة وإنعاش وإعادة إدماج، ووظيفتين لمتطوعي الأمم المتحدة الدوليين (منهما واحدة جديدة، والأخرى محولة من المستوى الوطني إلى المستوى الدولي) ووظيفة جديدة لمساعد برامج من فئة الخدمات العامة الوطنية. وسوف يضم كل فريق من الفريقين المتنقلين في ملكال وواو ثلاث وظائف جديدة: موظف للعودة والإنعاش وإعادة الإدماج (ف-٣) وموظف للعودة والإنعاش وإعادة الإدماج (من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين) ومساعد برامج (خدمات عامة وطني). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظائف الجديدة المقترحة للأفرقة المتنقلة للعودة والإنعاش وإعادة الإدماج، وتحويل وظيفة متطوع الأمم المتحدة من المستوى الوطني إلى المستوى الدولي.

٥١ - نقل موظف معاون للعودة والإنعاش وإعادة الإدماج (ف-٢) من رومبيك إلى الخرطوم وإلغاء وظيفة موظف وطني فني (قسم العودة والإنعاش وإعادة الإدماج، المكتب الفرعي في رومبيك). والمقترح نقل وظيفة برتبة ف-٢ إلى الخرطوم (انظر أيضا الفقرة ٤٩ أعلاه) وإلغاء وظيفة موظف وطني فني، في ضوء نقل عاصمة جنوب السودان إلى جوبا. وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على هذه الاقتراحات.

٥٢ - إضافة ثلاث وظائف دولية جديدة (١ ف-٥، و ١ ف-٣، و ١ متطوع أمم متحدة دولي) ونقل اثنين من الموظفين الوطنيين (موظف وطني فني) من المقر في الخرطوم إلى المكتب الإقليمي في الفاشر. وحيث أن اتفاق السلام في دارفور قد وقع في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ (انظر الفقرة ٢٣ أعلاه) فالتوقع أن يبدأ نحو ٤٥٠.٠٠٠ نازح في العودة إلى هذه المناطق خلال ستة شهور، مع وصول هذا العدد إلى ١,٣ مليون عائد خلال السنتين التاليتين. والوظائف الإضافية المقترحة (١ ف-٥، و ١ ف-٣، و متطوع أمم متحدة دولي) والوظيفتان الوطنيتان المنقولتان (انظر أيضا الفقرة ٤٩ أعلاه) ستوفر الدعم اللازم للموظف الموجود حاليا برتبة ف-٤ في مجال تخطيط البرامج وتنفيذها للعودة وإعادة الإدماج في دارفور، بالتنسيق مع المكاتب الفرعية في نيالا والجنينة وزالنجي. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الوظائف الثلاث الجديدة المقترحة، وليس لديها اعتراض على عملية النقل المقترحة.

٥٣ - إضافة موظف للعودة والإنعاش وإعادة الإدماج (ف-٤) إلى المكتب الفرعي في كادقلي (قسم العودة والإنعاش وإعادة الإدماج، المكتب الإقليمي في كادقلي). والمقترح إضافة وظيفة برتبة ف-٤ لتقديم الدعم والإشراف على الفريق الحالي المكون من أربعة

موظفين للعودة والإنعاش وإعادة الإدماج ومساعد برامج، حيث عاد ٥٨٠ ٠٠٠ من النازحين داخليا واللاجئين في عام ٢٠٠٥، والمتنظر أن يزيد العدد إلى ٦٨٣ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٦، مع وصولهم إلى الذروة في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨. وتوصي اللجنة الاستشارية بقبول هذه الوظائف.

٥٤ - تحويل وظيفة العودة والإنعاش وإعادة الإدماج من المستوى الوطني إلى المستوى الدولي لمتطوعي الأمم المتحدة، وإلغاء وظيفة موظف العودة والإنعاش وإعادة الإدماج (موظف وطني فني) في الدمازين. والمقترح تحويل هذه الوظيفة من المستوى الوطني إلى المستوى الدولي لمتطوعي الأمم المتحدة، نظرا لأن خبرة هذا المتطوع تتناسب بقدر أكبر مع الجهود اللازمة لبناء القدرات. كما أن اقتراح إلغاء وظيفة الموظف الوطني الفني ترجع إلى أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سوف تقوم بالدور القيادي في تنسيق عمليات العودة وإعادة الإدماج في الإقليم. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على تحويل الوظيفة المقترحة، وليس لديها اعتراض على إلغاء الوظيفة الأخرى.

٥٥ - إضافة وظيفة لمتطوع أمم متحدة دولي بجانب موظف للعودة والإنعاش وإعادة الإدماج في كسلا (قسم العودة والإنعاش وإعادة الإدماج، المكتب الإقليمي في كسلا). والوظيفة المقترحة سوف تدعم وظيفة موظف العودة والإنعاش وإعادة الإدماج الحالية في إعداد وتخطيط وتنسيق عمليات العودة الناشئة عن التقدم المتوقع في المجال السياسي في شرق السودان. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على هذه الوظيفة.

#### (هـ) العنصر ٥، الدعم

٥٦ - زيادة صافية بعدد ٤٩٦ وظيفة لقسم الأمن والسلامة، تعكس إضافة ٥١٩ وظيفة (وظيفة دولية، و ٥١٨ وظيفة وطنية) وإلغاء ٢٣ وظيفة (٧ وظائف دولية و ١٦ وظيفة وطنية). وتلاحظ اللجنة أن الاحتياجات المقترحة من الموظفين ترجع إلى أن المكاتب وأماكن الإقامة والعيادات الطبية والمخازن، توجد في مواقع مختلفة في كثير من المكاتب الإقليمية ودون الإقليمية، وأن الأمر يحتاج إلى قواعد صغيرة منفصلة في المطارات في كل موقع رئيسي تستخدمه البعثة، وهي قواعد مطلوبة لتخزين الإمدادات والمعدات، أو لإقامة نقاط تفتيش أمنية قبل ركوب الطائرات. وعدد الحراس المقترح للقواعد في المطارات يقوم على ثلاثة مستويات محددة من الاحتياجات (حيث يكون هناك وجود عسكري، وحيث يوجد أفراد مدنيون وعسكريون يضمّنون أمن المنطقة، وحيث لا وجود لأفراد عسكريين)، بما في ذلك تبادل النوبات والمهام التي ينبغي القيام بها. كما تلاحظ اللجنة أن هذه الوظائف الإضافية تشتمل - في أغلب الأحيان - على أفراد أمن وطنيين (موظفي خدمة عامة وطنيين) مقترح

تكليفهم بالعمل جنباً إلى جنب مع موظفي الأمن من الأمم المتحدة، بحيث يستفيدون من الخبرة المهنية، وبالتالي يتحقق بناء القدرات الوطنية. وعلى هذا الأساس، فإن التغييرات في الاحتياجات المقترحة من الوظائف لقسم الأمن والسلامة يمكن تلخيصها على الوجه التالي:

- ١١٠ وظائف وطنية لمقر البعثة، منها ٤٦ وظيفة لحراس أمن إضافيين (موظفو خدمة عامة وطنيون) لتعزيز القوة الحالية (٥٠) لحراسة مباني مقر البعثة، وسيقوم ٦٠ حارس أمن إضافيا بالحفاظ على الأمن في ممرات الطيران الخاصة بالأمم المتحدة في الخرطوم، و ٤ أفراد أمن وطنيين يقترح أن يعملوا بجانب أفراد الأمن التابعين للأمم المتحدة.
- ١٩ وظيفة وطنية إضافية للمكتب الميداني في جوبا، منهم ١٦ حارس أمن لحراسة المطار وثلاثة أفراد أمن وطنيين.
- ٢٦ وظيفة وطنية للمكتب الفرعي في ملكال، منها ٨ وظائف لحراس أمن مجمع المكاتب، والعيادة الطبية، وأماكن الإقامة، وورشة النقل، بالإضافة إلى القوة الحالية (٢٨)، و ١٦ حارس أمن إضافيا لتأمين المطار مع اثنين من أفراد الأمن الوطنيين.
- ٤٢ موظفا وطنيا للمكتب الفرعي في واو، منهم ٢٤ حارس أمن إضافيا بجانب القوة الحالية (٢٨) لتأمين المكاتب الرئيسية وثلاثة مواقع للسكن، وسوف تضم حراسة المطار ١٦ حارس أمن إضافيا بالإضافة إلى اثنين من أفراد الأمن الوطنيين.
- ٧١ وظيفة وطنية للمكتب الفرعي في روميبيك، منهم ٣١ حارس أمن إضافيا لحراسة المباني الموجودة والمكتب الجديد لبعثة الأمم المتحدة في السودان (القوة الحالية ٤٠ فرداً)، وسيقوم ٣٨ حارس أمن إضافيا بحراسة المطار مع اثنين من أفراد الأمن الوطنيين.
- وظيفة دولية واحدة و ١٩ وظيفة وطنية للمكتب الإقليمي في كادقلي لوحدة تصاريح المرور والهوية الشخصية التي سيعين فيها موظف دولي (خدمة ميدانية) وموظف وطني (خدمة عامة وطني) و ١٦ حارس أمن إضافيا لتأمين المطار، واثنان من أفراد الأمن الوطنيين للعمل بجانبهم. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الوحدة الحالية المتنقلة لتصاريح المرور والهوية الشخصية خارج جوبا، تجد صعوبة في تغطية المنطقة الشرقية بسبب حجم العمل المتعلق بالهوية الشخصية الذي ينبغي القيام به في الجنوب، وبناء على ذلك فالوحدة الجديدة مقترحة لتغطية المنطقة الشرقية.

- ٣٧ وظيفة وطنية للمكتب الإقليمي في الدمازين، بالإضافة إلى القوة الحالية المتمثلة في ٢٨ حارس أمن، مطلوبة لحراسة المكاتب الرئيسية وملحقين جديدين، من بينهم ٢٠ حارس أمن إضافيا سيكملون طاقم الحراسة على المبنيين الملحقين؛ و ١٦ حارس أمن إضافي يقترح تعيينهم لحراسة المطار إلى جانب فرد أمن وطني.
- ٢٥ وظيفة وطنية إضافية لتأمين مطار المكتب الإقليمي في أبيي (٢٤ حارس أمن وفرد أمن وطني).
- ٤٠ وظيفة وطنية إضافية لحراسة مطار المكتب الإقليمي في الفاشر (٣٨ حارس أمن واثنان من أفراد الأمن الوطنيين)
- وظيفتان إضافيتان لفرد أمن وطنيين للمكتب الفرعي في نيالا، يعملون إلى جانب أفراد الأمم التابعين للأمم المتحدة.
- وظيفتان إضافيتان لفرد أمن وطنيين للمكتب الفرعي في الجنينة، يعملان إلى جانب أفراد الأمن التابعين للأمم المتحدة.
- ١٧ وظيفة وطنية للمكتب الفرعي في زالنجي، منها ١٦ وظيفة لحراس أمن إضافيين، لاستكمال القوة الحالية (١٥) لتأمين المكتب الفرعي، والعيادة الطبية، ودار الضيافة، مع فرد أمن وطني.
- ٥٧ وظيفة إضافية للمكتب الإقليمي في كسلا، حيث يوجد المكتب الفرعي ودار الضيافة الحالي ودار الضيافة الجديد، ومخزن النقل، والعيادة الطبية وكلها تحتاج إلى حراسة (القوة الحالية تصل إلى ٣٠ حارس أمن للمكتب ولداري الضيافة). و ٣٠ حارس أمن إضافيا يقترح قيامهم بحراسة ورشة النقل والعيادة الطبية، بالإضافة إلى ٢٤ حارس أمن لحراسة المطار، وثلاثة أفراد أمن وطنيين يعملون معهم.
- ٥١ وظيفة وطنية إضافية لقاعدة اللوجستيات في الأبيض، حيث سيكمل ١٢ حارس أمن إضافيا القوة الموجودة بالفعل (٣٨ حارس أمن، و ١٢ موظف دعم) لحراسة المكتب الرئيسي، وقاعدة اللوجستيات، والعيادة الطبية؛ كما سيقوم ٣٨ حارس أمن إضافيا بحراسة المطار، مع فرد أمن وطني يعمل معهم.
- مركز لوكيشوغيو بكينيا، وهو الموقع الخاضع لإشراف المكتب الميداني في جوبا، لم يعد يستخدم الآن، وسوف يغلق مكتب الأمن فيه. ومن المقترح بناء على ذلك إلغاء ٧ وظائف دولية (١ ف-٣، و ١ ف-٢، و ٥ خدمات ميدانية) و ١٦ وظيفة حارس أمن (خدمة عامة وطني).

٥٧ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على ٥١٩ وظيفة إضافية مقترحة، وليس لديها اعتراض على إلغاء ٢٣ وظيفة مرتبطة بمركز في لوكيشوغيو، في كينيا، وبالتالي فإن الزيادة الصافية هي ٤٩٦ وظيفة مقترحة لقسم الأمن والسلامة. ولكن اللجنة تلاحظ أن ثمة موارد مقترحة أيضا تحت بند المساعدة المؤقتة العامة لتعيين ٦٠ حارس أمن وطنيا لمدة ٦ شهور تتولى البعثة خلالها إعداد مباني المقر الجمعة، مع استمرارها في الإقامة في المباني القديمة، بالإضافة إلى تعيين ١٢ حارس أمن لمدة ثلاثة شهور، في الوقت الذي ستنقل فيه مخازن الخرطوم أيضا إلى المباني الجمعة. وترى اللجنة أن تخصيص الموارد لقسم الأمن والسلامة ينبغي أن يعاد النظر فيه بعد شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، عندما ينتهي العمل في مباني المقر الجمعة. كما تشجع اللجنة على تجميع الوحدات التي ينبغي حراستها كلما أمكن ذلك، بهدف تيسير تقديم هذه الخدمات والإفراج عن بعض الموارد.

٥٨ - ثلاث وظائف إضافية (وظيفة واحدة دولية (خدمة ميدانية)، ووظيفة واحدة وطنية (فئة فنية)، ووظيفة واحدة من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين)، وحدة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وظيفة واحدة لموظف رصد وتقييم فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (من فئة الخدمة الميدانية) مقترحة للمكتب الميداني في جوبا بالارتباط مع نظام الرصد والتقييم الموافق عليه من جانب وكالات الأمم المتحدة وبرنامج السودان الوطني المعني بالإيدز، ووظيفتان لمسؤولي التدريب (وظيفة واحدة من فئة متطوعي الأمم المتحدة الدوليين وواحدة من فئة موظف فني وطني) للمكتب الإقليمي في كادوقلي، لنشر التوعية وتوفير المشورة والمساعدة لبرنامج التدريب وتعميم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الجنوب. وتوصي اللجنة بالموافقة على هذه الوظائف الثلاث.

٥٩ - إضافة وظيفة واحدة من الرتبة ف-٥ لرئيس وحدة تنسيق دعم البعثة ووظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ لمسؤول تخطيط وحدة تنسيق دعم البعثة في مكتب مدير الإدارة. وتشير اللجنة إلى أنه تم اقتراح إنشاء الوحدة على ضوء التجربة والحاجة إلى توفير قدرة مكرسة لتخطيط الدعم - التي هي حالياً جزء من مهام نائب مدير الإدارة. وسيتيح ذلك ترجمة احتياجات مختلف مكونات بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى خطط لتنفيذ البعثة ويسر عملية الرصد. وستتم تكملة الوظيفتين الإضافيتين المقترحتين للوحدة الجديدة (وظيفة واحدة من الرتبة ف-٥ ووظيفة واحدة من الرتبة ف-٣) بإعادة نشر ست وظائف قائمة من مكتب مدير الإدارة (وظيفة واحدة من الرتبة ف-٤، ووظيفتان من فئة الخدمة الميدانية، ووظيفة واحدة من فئة موظف فني وطني، ووظيفتان وطنيتان من فئة الخدمات العامة). وتوصي اللجنة بقبول هذا المقترح.

٦٠ - إعادة تصنيف ثلاث وظائف للمكتب الإداري الإقليمي من الرتبة ف-٣ إلى فئة ف-٤ في أبيي، وكسلا ورمبيك. ويعود الاقتراح إلى الحاجة إلى وجود مواقع لأفرقة مؤقتة في جنوب وشرق السودان، تبعاً لمقتضيات الواقع حتى الآن. وليس لدى اللجنة ما يمنع من إعادة التصنيف المقترحة.

٦١ - إضافة وظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ مسؤول تدريب مهني ووظيفة واحدة مسؤول تدريب (من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين) (وحدة التدريب، المكتب الميداني في جوبا). وسيقوم شاغل الوظيفة من الرتبة ف-٣ بتنسيق تنفيذ برنامج التدريب المهني وبناء القدرات على الأجل الطويل للموظفين الوطنيين في جنوب السودان؛ وسيقوم شاغل وظيفة متطوع الأمم المتحدة الدولي بالإشراف على احتياجات التدريب وتحليلها وتحديداتها، وتصميم البرامج وتنفيذها، والتركيز على تقييم أثر التدريب. وتوصي اللجنة بالموافقة على هذه الوظائف.

٦٢ - إضافةوظيفتين (واحدة من الرتبة ف-٣ وواحدة خدمة ميدانية)، مسؤول أمن الطيران، لوحدة أمن الطيران. وستوفروظيفتان المقترحتان ارتباطاً مكرساً مع حكومة جنوب السودان وهيئة الطيران المدني في جوبا، ونظراً للعدد الكبير من العتاد الجوي والموظفين المشاركين والمرافق ذات الصلة، ستحسم هاتانوظيفتان الصعوبات الجغرافية واللوجستية التي تعترض سفر المسؤولين من المقر في الخرطوم إلى الجنوب، كلما تطلب الأمر ذلك. وتوصي اللجنة بالموافقة علىوظيفتين اللتين ستوفران الدعم في التعامل مع مسائل أمن الطيران في جنوب السودان.

٦٣ - إضافة ٥٤ وظيفة مقترحة للخدمات الإدارية: ٢٠ وظيفة دولية (وظيفة واحدة من الرتبة ف-٤، ووظيفتان من الرتبة ف-٣، ووظيفة واحدة من فئة ف-٢، و ١٦ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية)، و ١٢ وظيفة من فئة متطوعي الأمم المتحدة و ٢٢ وظيفة وطنية من فئة الخدمات العامة. وتقر اللجنة الاستشارية بالطبيعة المتطورة للبعثة وترى أنه من الهام توفير القدرة الآن كي تتمكن من القيام بمهامها في المستقبل القريب نظراً للوقت الطويل الذي يستغرقه في الوقت الراهن ملء الوظائف. وبهذا الصدد، تتوقع اللجنة أن يتم دفع عجلة التوظيف مما يؤدي إلى شدة معدلات الشغور.

٦٤ - اقتراح إضافة صافية مقدارها ١٨٠ وظيفة لخدمات الدعم المتكاملة وتشمل ٥٧ وظيفة دولية (وظيفة واحدة من الرتبة ف-٥، ووظيفتان من الرتبة ف-٤، و ٥٤ وظيفة من فئة الخدمة الميدانية) و ١٢٣ وظيفة وطنية (٣ موظفين فنيين وطنيين و ١٢٠ موظفاً وطنياً من فئة الخدمات العامة). وتتضمن التغييرات المقترحة ست إعادات تصنيف: واحدة من

الرتبة ف-٤ إلى الرتبة ف-٥ لكبير موظفي قسم مراقبة التحركات ووظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤ لكبير موظفي وحدة الامتثال التقني، ووظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤ لمسؤول الخدمات التعاقدية، ووظيفة واحدة من الرتبة ف-٣ إلى الرتبة ف-٤ لمهندس إقليمي، ووظيفة واحدة خدمة ميدانية إلى الرتبة ف-٣ لموظف نظم المعلومات الجغرافية، ووظيفة واحدة وطنية من فئة الخدمات العامة إلى موظف وطني في مسؤول جمارك.

٦٥ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أن اقتراح إنشاء وظائف دولية إضافية، تماشياً مع سياسة البعثة بشأن التدريب المهني للموظفين الوطنيين، هو لكفالة استمرارية الخدمات في المكاتب الميدانية مع تقديم خدمة توجيهية وتدريب الموظفين الوطنيين على العمل، المدعوم بالإضافة إلى ذلك بدورات تدريبية للموظفين الوطنيين. تشدد اللجنة الاستشارية على أهمية بناء القدرات في البعثة، وتوصي، لأسباب مماثلة لتلك التي أعربت عنها في الفقرة ٦٣ أعلاه، بالموافقة على هذه الوظائف مع توقع أن يتم دفع عجلة التوظيف سريعاً.

٦٦ - وليس لدى اللجنة الاستشارية اعتراض على إعادة التصنيف الست المقترحة في خدمات الدعم المتكاملة (انظر الفقرة ٦٤ أعلاه).

٦٧ - وبالإضافة إلى التغييرات في ملاك الوظائف المقترح في تقرير الميزانية المقدم من الأمين العام، تقترح البعثة عدداً من إعادة النشر بين العناصر وضمونها، وقد أشير إلى بعضها في الفقرات أعلاه بسبب تأثيرها على عدد من الوظائف المقترحة أو الوحدات التي سيتم إلحاقها بها. ولا تعترض اللجنة الاستشارية على إعادة التوزيع المقترحة.

### مسائل أخرى

٦٨ - تشير اللجنة إلى أن الجدول ٦، الموارد البشرية، العنصر ٥ - الدعم، من وثيقة الميزانية (A/60/726) يتضمن ١٠ مناصب متعلقة بفريق السلوك والانضباط وهذه تشمل ٧ مناصب دولية و ٣ مناصب وطنية. وأبلغت اللجنة أيضاً أن ٣ مناصب منها (منصب واحد من الرتبة ف-٤، وواحد من فئة الخدمة الميدانية ومنصب واحد لموظف فني وطني) تقع في المكتب الميداني في جوبا، بينما البقية تقع في المقر في الخرطوم. إضافة إلى ذلك، فإن التعيين تحت عنصر الدعم هو لأغراض العرض فقط حيث أنه يتعلق بالبعثة إجمالاً بشكل مماثل للموارد الأمنية. ومع ذلك، فإن رئيس فريق السلوك والانضباط يرفع تقاريره إلى الممثل الخاص للأمين العام من خلال مكتب رئيس هيئة الموظفين. ورغم ذلك، فوفقاً لما أشير إليه في حاشية الجدول ٦ من الميزانية، فإن هذه المناصب تمول تحت بند المساعدة المؤقتة العامة. ورغم تقدير اللجنة الاستشارية لإدراج هذه المعلومات، فهي تطلب أن تتضمن جداول

الموارد البشرية في المستقبل عاموداً مستقلاً للمناصب الممولة تحت بند المساعدة المؤقتة العامة، بغية توضيح التمييز بين المناصب والوظائف.

٦٩ - وفي تقرير اللجنة الاستشارية عن تمويل البعثة للفترة في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (انظر A/60/428، الفقرة ٢٢)، أشارت اللجنة إلى الحاجة للوضوح في العلاقة بين مهام ودور موظفي بعثة الأمم المتحدة في السودان ومهام ودور مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية بغية تفادي ازدواجية المهام، بالأخص فيما يتعلق بوحدة الاتصال المعنية بالمساعدات الإنسانية وقسم العودة والإنعاش وإعادة الإدماج. وبهذا الخصوص، ترحب اللجنة بالمعلومات المقدمة في وثيقة الميزانية بشأن الأدوار والمسؤوليات الخاصة بمختلف المهام لكل من بعثة الأمم المتحدة في السودان ووكالات الأمم المتحدة (انظر A/60/726 الفرع خامسا - ألف).

٧٠ - وتشير اللجنة الاستشارية أيضاً إلى الحفاظ على ملاك موظفي وحدة الاتصال المعنية بالمساعدات الإنسانية للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بحدود ٤١ وظيفة (١٠ وظائف في مقر البعثة و ٣١ وظيفة في المكاتب الميدانية). ولدى السؤال، أُبلغت اللجنة أنه يوجد حالياً ٨ مكاتب تابعة لمكتب الشؤون الإنسانية في جنوب السودان (في رمبيك، وواو، وملكال، وآويل، وبور، وجوبا، وباي، وبنيو). ومن المقرر أن يتم إغلاق مكاتب آويل وبور في أواخر عام ٢٠٠٦. ومع استقرار الوضع الإنساني وتقدم الإنعاش وإعادة التعمير، ينوي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن يلغي تدريجياً مكاتبه في جنوب السودان. كما أُبلغت اللجنة أن هناك حاجة كبيرة للتنسيق بين مختلف مكاتب الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الحكومية في جنوب السودان في المستقبل، وبالأخص فيما يتعلق بالإعادة إلى الوطن والتوطين والتعمير، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وغيرها من المجالات الحيوية، ما يؤكد الحاجة إلى ٤١ موظف اتصال للشؤون الإنسانية للبعثة.

### ٣ - تكاليف التشغيل

الميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧	مخصصات الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦
٣٠٠ ٨٢٦ ٥٧١ \ دولار	٢٠٠ ٣٢٢ ٦٣٣ دولار

٧١ - تمثل تكاليف تشغيل البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ انخفاضاً قدره ٩٠٠ ٤٩٥ ٦١ دولار (٩,٧ في المائة)، مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦. وتشمل العوامل الرئيسية التي تساهم في حدوث الانخفاض، تخفيض الاحتياجات المتعلقة بالسفر الرسمي (٨٠٠ ٨٠٠ ١ دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية



(١٠٠ ٨٧١ ٧٣ دولار)، والنقل البري (٨٠٠ ٤٦٨ ٣٢ دولار). والنقل الجوي (٥٠٠ ١٤٦ ٢١ دولار)، والاتصالات (٧٠٠ ٤٠٦ ٨ دولار). وتعكس البنود الأربعة الأخيرة انخفاضاً في المشتريات، التي تمت خلال فترتي الميزانية ٢٠٠٥/٢٠٠٤ و ٢٠٠٥/٢٠٠٦. وتقابل هذه الانخفاضات بشكل جزئي الزيادات التي حدثت تحت بنود المساعدة العامة المؤقتة (٨٠٠ ٧٩٩ دولار)، والخبراء الاستشاريين (٦٠٠ ٢٦ دولار)، وتكنولوجيا المعلومات (٩٠٠ ٨٦١ ٣ دولار)، والخدمات الطبية (٧٠٠ ٦٦٥ ١ دولار)، والمعدات الخاصة (٩٣ ٣٠٠ دولار)، واللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٥٠٠ ٥٢٤ ٦٢ دولار)، ويتصل البند الأخير بشكل رئيسي بحدوث زيادة في الاحتياجات المتعلقة بالأنشطة المتعلقة بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وأنشطة إزالة الألغام التي تضطلع بها البعثة.

### المرافق والهياكل الأساسية

٧٢ - تبلغ الموارد المقترحة تحت بند المرافق والهياكل الأساسية، للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، ٧٠٠ ٤٧ ١٥٦ دولار، بانخفاض قدره ١٠٠ ٨٧١ ٧٣ دولار (٣٢,١ في المائة)، مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ البالغ قدرها ٨٠٠ ٩١٨ ٢٢٩ دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن معظم الانخفاض يتصل باستئجار المباني المكتبية، أثناء فترة تشييد مبان ذات جدران صلبة لإيواء العنصر العسكري؛ وشراء المباني الجاهزة للمرافق، حيث تمت معظم عمليات الشراء خلال فترتي الميزانية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ و ٢٠٠٥/٢٠٠٦؛ والحاجة إلى الخدمات المتعلقة بعمليات التغيير والتحديث، حيث يجري التخطيط لمشاريع أقل خلال الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ مقارنة بالفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦؛ وحيازة أصناف أخرى كمعدات تنقية المياه والتبريد والمساكن والمكاتب ومعدات إطفاء الحريق، واستئجار المعدات المكتبية، نظراً إلى أن معظم هذه العمليات جرى خلال الفترتين السابقتين.

### النقل الجوي

٧٣ - تغطي الموارد البالغ قدرها ٨٠٠ ٢٣ ١٧٧ دولار، المقترحة للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، تكاليف استئجار وتشغيل ١٨ طائرة ذات أجنحة ثابتة و ٢٧ طائرة مروحية، والتكاليف الأخرى ذات الصلة. وتعكس الموارد المقترحة انخفاضاً قدره ٥٠٠ ١٤٦ ٢١ دولار (١٠,٧ في المائة)، مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦. ويتصل معظم الانخفاض بتراجع الاحتياجات من الموارد تحت بنود المنتجات النفطية والزيوت والشحوم، بسبب انخفاض عدد الطائرات المروحية من ٣٧ طائرة، استخدمت لإجراء

حسابات الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦، إلى ٢٧ طائرة، مقترحة للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، فضلا عن إعادة تشكيل أسطول الطائرات ذات الأجنحة الثابتة، بُغية رفع درجة الكفاءة والفعالية ومن ثم خفض استهلاك الوقود والتغلب على جوانب القصور المتصلة بعدد من مدارج الطائرات، التي تفتقر إلى القدرة على تحمل هبوط طائرات ذات أحجام أكبر. ويعكس الانخفاض في الاحتياجات أيضا انخفاضاً في معدلات أقساط التأمين، مقارنة بفترة الميزانية السابقة.

### النقل البري

٧٤ - تعكس الاحتياجات المقترحة المتعلقة بالنقل البري، البالغ قدرها ٢٠٠ ٥٦٢ ٤٤ دولار، انخفاضاً قدره ٨٠٠ ٤٦٨ ٣٢ دولار (٤٢,٢ في المائة)، مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦. ويعود انخفاض الاعتماد في معظمه إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند مشتريات المركبات، حيث جرت تغطية تكاليف عمليات مشتريات رئيسية في فترتي الميزانية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ و ٢٠٠٥/٢٠٠٦، تحت بند قطع الغيار والتأمين.

٧٥ - ويقترح زيادة مخصصات معدات الورش من ١١٥ ٠٠٠ دولار إلى ٣٠٠ ٠٠٠ دولار، نظراً إلى ضرورة شراء مجموعتين من معدات الورش ذات الاكتفاء الذاتي الكامل، من أجل توفير المعدات لورش البعثة وتحسين صيانة أسطول المركبات، بسبب أحوال الطرق البرية البالغة الصعوبة والنقص الحاد في عدد المقاولين المحليين، الذين يستطيعون تلبية استيفاء طلب البعثة على خدمات تصليح الأعطال من حيث الحجم والنوع. وستقام ورشتان في قاعدتي جوبا والأبيض للوجيستيات، بالإضافة إلى تلك القائمة في الخرطوم.

### النقل البحري

٧٦ - أدرجت احتياجات قدرها ٢٠٠ ٤٢٤ ٧ دولار تحت بند النقل البحري (بزيادة تبلغ ٦٠٠ ٢٢٦ ٧ دولار، مقارنة بموارد الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ البالغة ١٩٨ ٠٠٠ دولار)؛ وحيث يعود ذلك بشكل رئيسي إلى شراء ٨ بارجات لنقل المعدات المملوكة للأمم المتحدة والوحدات. وأبلغت اللجنة الاستشارية بأن الزيادة اقترحت على أساس استعراض التكاليف والفوائد لعمليات النقل الراهنة لهذا النوع من المعدات، وتقرر أنه يمكن تحقيق مكاسب سنوية تتصل بالكفاءة، قدرها مليون دولار تقريباً، إذا استبدل استخدام الأصول الجوية بالنقل البحري لهذا الغرض. وترحب اللجنة بهذا المقترح، مع ملاحظة أن عمليات النقل النهري أرخص كثيراً من العمليات الجوية وتعتبر وسيلة أكثر فعالية فيما يتعلق بالنقل، في ضوء انعدام الهياكل الأساسية للطرق البرية المتاحة في جنوب السودان على وجه الخصوص.

## تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

٧٧ - تبلغ الموارد المقترحة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في تقرير الأمين العام (A/60/726 و Corr.1)، ٣٧ ١٢٨ ٣٠٠ دولار و ١٧ ٢٩٣ ٢٠٠ دولار للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧؛ ويعكس ذلك انخفاضا قدره ٧٠٠ ٤٠٦ ٨ دولار (١٨,٥ في المائة)، وزيادة قدرها ٩٠٠ ٨٦١ ٣ دولار (٢٨,٨ في المائة) على التوالي، مقارنة بمخصصات الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦. وتلاحظ اللجنة أن الزيادة في الاحتياجات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات تعود إلى الاعتماد المدرج تحت بند الخدمات، فيما يتعلق بـ ٢٨ مقاولا دوليا إضافيا، نظرا إلى صعوبة إيجاد وتوظيف موظفين وطنيين مؤهلين في هذا المجال. وتعكس الزيادة أيضا تكاليف النشر الكامل للأفراد، وإقامة ثمانية مواقع إضافية مؤقتة للأفرقة، فضلا عن حيازة المعدات ذات الصلة، وبخاصة ما يتصل منها بدعم تأسيس نظام للإنعاش بعد الكوارث، في موقعين، وتوفير سبل اتصال إضافية في جميع مواقع الأفرقة والمعسكرات التي تقيمها البلدان المساهمة بقوات، وتوفير أنظمة سجلات السيارات/سجلات الوقود، تمشيا مع توصية مجلس مراقبي الحسابات (انظر A/60/5، المجلد الثاني، الفقرة ٢١٨). ويتعين خفض الاحتياجات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات بمقدار ٩ ١٠٠ دولار، في ضوء توصيات اللجنة الاستشارية المتعلقة بمقترحات توفير احتياجات البعثة من الموظفين الواردة في الفقرات ٣٧-٦٧ أعلاه.

٧٨ - والانخفاض في الموارد تحت بند الاتصالات يتصل أساسا بحقيقة أن معظم عمليات الشراء الرئيسية، المطلوبة في مجال الاتصالات والإعلام، جرت تغطية تكاليفها في فترتي الميزانية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ و ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

## نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٧٩ - أشارت اللجنة الاستشارية، في تقريرها عن تمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (A/60/428)، الفقرات ٣٩ - ٤٥)، إلى برنامج البعثة المتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتوفر أحدث تقارير الأمين العام المقدمة إلى مجلس الأمن معلومات عن أنشطة البعثة في هذا الصدد (انظر S/2005/821 و S/2006/160). وتلاحظ اللجنة أن إنشاء المجلس الوطني لنزع السلاح والتسريح وتنسيق إعادة الإدماج ولجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في شمال السودان، لم يتم سوى في شباط/فبراير ٢٠٠٦، بقرار من الرئيس البشير. وينتظر أن تفعل حكومة جنوب السودان شيئا مماثلا. ويشير الأمين العام إلى ضرورة أن تؤدي البعثة دورا معززا في عمليات التخفيض الفعلية لأعداد المقاتلين السابقين الكبيرة و/أو عمليات التسريح

الطوعية لهؤلاء المقاتلين، بصورة تتجاوز ما ورد في اتفاق السلام الشامل. فهناك ضرورة لأن تؤدي البعثة هذا الدور المعزز "في ضوء محدودية قدرات الطرفين والصلة الوثيقة بين برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وولاية البعثة في دعم عملية السلام"، فضلا عن خبرة البعثة في مجال تخطيط ودعم البرنامج الحالي بالاشتراك مع الطرفين (انظر S/2006/160، الفقرة ٤٤).

٨٠ - وتلاحظ اللجنة أن الإنجاز المتوقع ٤-٢ والنواتج ذات الصلة به، مرتبطة ببرنامج البعثة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧؛ وأنه قد وردت معلومات أيضا في الفقرتين ١٥ و ١٦ من وثيقة الميزانية (A/60/726 و Corr.1). وتقدر الاحتياجات التشغيلية المتعلقة بأنشطة البعثة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، تحت بند الخدمات واللوازم والمعدات الأخرى، للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦، بمبلغ ٤٩ ٧٧٥ ٠٠٠ دولار، وهي مدرجة في الميزانية بواقع ٥٥٠ دولارا للفرد، فيما يتعلق بالتسريح الطوعي لـ ٨٥ ٠٠٠ فرد من أعضاء المجموعات المسلحة الأخرى، و ٥ ٥٠٠ فرد من أعضاء المجموعات ذات الاحتياجات الخاصة (النساء والمعوقون). وبالإضافة إلى ذلك، وحسب ما يوضح الجدول ٥ في وثيقة الميزانية (A/60/726 و Corr.1)، تشمل الموارد المتعلقة بملاك موظفي قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ١٢٢ وظيفة على ذات المستوى المقترح للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (١٨ وظيفة في مقر البعثة و ١٠٤ وظائف في المكاتب الميدانية).

٨١ - وتذكر اللجنة الاستشارية بأن الاحتياجات المضمنة في ميزانية الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ فيما يتعلق بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بلغت ١٢ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار، وبأنها أدرجت في الميزانية بواقع ٨٠٠ دولار للفرد، من أجل نزع سلاح وتسريح ٥ ٠٠٠ فرد من أفراد المجموعات ذات الاحتياجات الخاصة و ١٠ ٠٠٠ فرد من أفراد المجموعات المسلحة الأخرى. وأبلغت اللجنة، بناء على سؤالها، بأن الانخفاض في تكلفة الفرد للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، يفسره الانخفاض في التكاليف الرأسمالية المتصلة بتأسيس المكاتب وتوفير معدات التسجيل وإدارة المعلومات، المضمنة في تكاليف الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦. وعليه تعكس تكاليف التشغيل المباشر، المدرجة في ميزانية الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، التكاليف المتكررة لصيانة المكاتب والمعدات، والاحتياجات الإضافية من مكاتب التسجيل المتعلقة بزيادة عبء العمل.

٨٢ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا، بناء على استفسار منها، بأن متوسط التكلفة، وقدره ٥٥٠ دولارا للشخص الواحد، مبني على ما يلي:

البند	تقديرات متوسط التكلفة
<b>التسجيل والتمحيص</b>	
التكاليف التشغيلية المباشرة	٦٥ دولارا
<b>الدعم خلال الفترة الانتقالية</b>	
مجموعة عناصر الدعم خلال الفترة الانتقالية	١٨٠ دولارا
	(١٧٥ دولارا و ١٨٥ دولارا للرجال والنساء على التوالي)
إعانة النقل وإعادة التوطين	١٢٥ دولارا
	(تسروح بين ١٢٠ دولارا و ١٣٠ دولارا تبعا للمسافة الفاصلة)
<b>دعم إعادة الإدماج</b>	
المساعدة والمشورة الطبية	١٥٠ دولارا
(الكشف وتقديم المشورة، الإحالة للعلاج/ إعادة التأهيل)	(تسروح بين ١٣٥ دولارا و ١٦٠ دولارا تبعا للخدمات المطلوبة)
المشورة الأساسية وإعادة التوجيه	٣٠ دولارا
(المشورة النفسية الاجتماعية، توجيه إعادة إدماج المدنيين/النصح والمشورة)	(تسروح بين ٢٥ دولارا و ٣٥ دولارا تبعا للخدمات المطلوبة)
<b>المجموع</b>	<b>٥٥٠ دولارا</b>

٨٣ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا أن مساهمات المانحين لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تشمل، حتى تاريخه، ٥٠٠ ٠٠٠ دولار من حكومة كندا، و ٦,٨٨ ملايين دولار من حكومة اليابان، و ٢ مليون جنيه استرليني من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ويرحب الأمين العام بهذه التبرعات، لكنه يشير إلى أن البرنامج المؤقت بحاجة إلى دعم أكبر (S/2006/160، الفقرة ٤٣).

## الإجراءات المتعلقة بالألغام

٨٤ - تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاعتماد المقترح لخدمات كشف وإزالة الألغام للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، تحت بند لوازم وخدمات ومعدات أخرى، هو ٣٨ ٨٨٨ ٥٠٠ دولار، مقابل ٩٠٠ ٤٢٨ ١٨ دولار للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦. وقد أشارت اللجنة إلى برنامج الأمم المتحدة الشامل للأنشطة المتعلقة بالألغام في السودان في تقريرها عن الميزانية للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (انظر A/60/428، الفقرة ٤٦). وتعكس الزيادة في الاعتماد المقترح للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧ الحاجة إلى تعزيز التنسيق وتقديم المشورة التقنية وعمليات إزالة الألغام دعماً للنشر الكامل للبعثة وتوسعها في الأقاليم، والزيادة في مستوى الأنشطة على الأرض، شاملة ما يرتبط بذلك من إزالة للألغام للأغراض الإنسانية متى كان ذلك مطلوباً.

٨٥ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن البعثة قد تعاقبت مع مصدر خارجي هو "مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع" لأداء ما يتعلق بالإجراءات المتصلة بالألغام. وأبلغت اللجنة بأن ما يرتبط بذلك من احتياجات من الموظفين، وتبلغ ٦ ٣٣١ ٠٠٠ دولار، تغطي تمويل ٣٨ وظيفة (بزيادة ١٠ وظائف عن الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦) يقوم شاغلوها بأعمال الإدارة والتنسيق وإنفاذ المهام والرصد، ليس فقط لأنشطة عمليات إزالة الألغام التي سيتم القيام بها ضمن الموارد المقترحة، وقدرها ٣٨,٩ مليون دولار، وإنما أيضاً لسرايا بعثة الأمم المتحدة في السودان العسكرية الخمس لإزالة الألغام، التابعة للبلدان المساهمة بقوات. وتشمل بنية برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام مقراً بالخرطوم يشرف على مكتبين إقليميين هما: مكتب إقليمي شمالي في كادقلي يشرف على مكاتب فرعية في الدمازين ودارفور وكسلا، ومكتب ميداني جنوبي في جوبا يشرف على مكاتب فرعية في رمبيك، وواو، وملكال.

٨٦ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأنه، إذا استثنيت موارد بعثة الأمم المتحدة في السودان المرصودة في الميزانية، فإن الميزانية المخططة للبرنامج الشامل للأنشطة المتعلقة بالألغام في السودان، والذي ستنفذه دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي واليونسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، تبلغ ٥٤ مليون دولار؛ ويزم مع تخصيص مبلغ مماثل لعام ٢٠٠٧.

## تعليقات وملاحظات أخرى

٨٧ - يبلغ إجمالي احتياجات التدريب للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ مبلغاً قدره ٢ ٨٩١ ٢٠٠ دولار، مقابل مبلغ ٣ ٥٤١ ٤٠٠ دولار كان مرصوداً للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ (A/60/190، الفقرتان ٨ و ٩). وقد حدث الخفض في

معظمه بسبب الإقلال من السفر المتعلق بالتدريب، حيث ستحدث زيادة في التدريب الداخلي أو التدريب الإقليمي حسبما طلبت اللجنة (A/60/428، الفقرة ٤٧). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أيضا أنه، بجانب الاحتياجات التدريبية الإلزامية الواسعة للبعثة، وبالنظر إلى عدم مقدرة بعثة الأمم المتحدة في السودان على تعيين موظفين وطنيين في الوظائف الفنية والإدارية، فقد شرعت البعثة في تنفيذ مشروع لبناء قدرات السودانيين الجنوبيين عن طريق تكوين مجموعة مدربة من الفنيين على قدر كاف من التأهيل يؤهلهم للخدمة في البعثة ويكونون بعد ذلك قادرين على المساهمة في المجتمع المحلي (انظر A/60/726، الفقرتين ١٣ و ١٤ وكذلك الفقرتين ٣٥ و ٦١ أعلاه).

٨٨ - ويرد اعتماد للمشاريع السريعة الأثر قدره ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار في ميزانية الفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، أي بنفس المستوى الذي رصد للفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن موارد الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠٥ شملت ما قدره ١٠٠ ٠٠٠ دولار. وكما يبين تقرير الأداء، فإن الاعتماد لم ينفق بسبب التأخر في نشر موظفي الشؤون المدنية والإنسانية، الذين يضطرون بمسؤولية تحديد وتعيين واختيار المشاريع في الأقاليم، لذا فلم يكن هناك أي تحديد للمشاريع خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد أبلغت اللجنة أيضا بأنه، بمجرد تحديد المشاريع والموافقة عليها، فإن التنفيذ يتم عن طريق المكاتب الفنية. وفيما يتعلق بفترة الميزانية ٢٠٠٥/٢٠٠٦، فإن اللجنة تلاحظ بأنه، في تاريخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، كان قد انفق مبلغ ٨٣ ٠٠٠ دولار، وأن من المخطط أن ينفق مبلغ إضافي قدره ٩١٧ ٠٠٠ دولار حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. لذا فستبلغ الوفورات بنهاية الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ مبلغا قدره ١ مليون دولار تقريبا.

٨٩ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات السلام دعا في تقريره إلى تمويل المشاريع السريعة الأثر في ميزانية السنة الأولى للبعثة (انظر A/55/305-S/2000/809، الفقرة ٤٧ (أ)). وأيدت الجمعية العامة في قرارها ٣١٥/٥٨ توصية اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام بأن تتاح الموارد لمشاريع الأثر السريع خلال العام الثاني أيضا شريطة أن تظل تستخدم في توفير الدعم المباشر لولاية البعثة وأن تلي احتياجات غير مشمولة بمجهود التنمية والمساعدة الإنسانية الحالية أو تستخدم كعامل حفّاز لتوسيع نطاق تلك الجهود (انظر A/58/19، الفقرة ٩١). وقد كانت هناك استثناءات في العديد من الحالات؛ ولكن الجمعية العامة في الجزء سابعاً من قرارها ٢٩٦/٥٩، طلبت إلى الأمين العام تبسيط عملية تنفيذ المشاريع ذات الأثر السريع وكفالة تنفيذها بالكامل في حدود الأطر الزمنية المقررة. وترى اللجنة الاستشارية أن الأمر متروك للجمعية العامة لتقرر ما إذا

كانت ترغب في تغيير السياسة الخاصة بالمشاريع السريعة الأثر أو أن تمنح استثناء في هذه الحالة (أنظر أيضا A/60/852، الفقرة ٤٤).

## خامسا - الخلاصة

٩٠ - يرد الإجراء الذي ستتخذه الجمعية العامة بصدد تمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ في الفقرة ٢٤ من تقرير الأمين العام (A/60/626). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تخصم خسارة ٣٦٢ ٠٠٠ دولار من إيرادات الفوائد من الرصيد غير المربوط، البالغ ٣ ١٦٦ ٠٠٠ دولار، فيما يختص بالفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (انظر الفقرة ١٢ أعلاه). وينبغي أن يقيّد ما تبقى من الرصيد غير المربوط، وقدره ٢ ٨٠٤ ٠٠٠ دولار، لحساب الدول الأعضاء بطريقة تحددها الجمعية العامة.

٩١ - والإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه فيما يتصل بتمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ موضح في الفقرة ٣٨ من تقرير الأمين العام (A/60/726 و Corr.1). وتوصي اللجنة بتخصيص مبلغ ١ ٠٨١ ٠٦٥ ٠٠٠ دولار للإنفاق على البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

### الوثائق

- تقرير أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة في السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (A/60/626)
- ميزانية بعثة الأمم المتحدة في السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (A/60/726 و Corr.1)
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن ميزانية بعثة الأمم المتحدة في السودان للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (A/60/428)
- قرار الجمعية العامة ١٢٢/٦٠
- تقرير الأمين العام عن السودان (S/2005/821 و S/2006/160)
- قرار مجلس الأمن ١٦٦٣ (٢٠٠٦) و ١٦٧٩ (٢٠٠٦)



## المرفق الأول

## عمليات النشر للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

(آخر تحديث في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٦)

النشر الفعلي													المسبق	المتوقع
٣١ تشرين الأول / ٣٠ تشرين الثاني / ٣١ كانون الثاني / ٣١														

المسبق	المسبق	النشر الفعلي											المتوقع
		٣١ تموز / ٣١ آب / ٣٠ أيلول / ٣١ أكتوبر / ٣٠ تشرين الأول / ٣٠ تشرين الثاني / ٣١ كانون الأول / ٣١ كانون الثاني / ٣١ آذار / ٣٠ نيسان / ٣٠ أيار / ٣٠ حزيران / المتوسط	٣١ تموز / ٣١ آب / ٣٠ أيلول / ٣٠ تشرين الأول / ٣٠ تشرين الثاني / ٣١ كانون الأول / ٣١ كانون الثاني / ٣١ آذار / ٣٠ نيسان / ٣٠ أيار / ٣٠ حزيران / المتوسط	٣١ تموز / ٣١ آب / ٣٠ أيلول / ٣٠ تشرين الأول / ٣٠ تشرين الثاني / ٣١ كانون الأول / ٣١ كانون الثاني / ٣١ آذار / ٣٠ نيسان / ٣٠ أيار / ٣٠ حزيران / المتوسط	٣١ تموز / ٣١ آب / ٣٠ أيلول / ٣٠ تشرين الأول / ٣٠ تشرين الثاني / ٣١ كانون الأول / ٣١ كانون الثاني / ٣١ آذار / ٣٠ نيسان / ٣٠ أيار / ٣٠ حزيران / المتوسط	٣١ تموز / ٣١ آب / ٣٠ أيلول / ٣٠ تشرين الأول / ٣٠ تشرين الثاني / ٣١ كانون الأول / ٣١ كانون الثاني / ٣١ آذار / ٣٠ نيسان / ٣٠ أيار / ٣٠ حزيران / المتوسط	٣١ تموز / ٣١ آب / ٣٠ أيلول / ٣٠ تشرين الأول / ٣٠ تشرين الثاني / ٣١ كانون الأول / ٣١ كانون الثاني / ٣١ آذار / ٣٠ نيسان / ٣٠ أيار / ٣٠ حزيران / المتوسط	٣١ تموز / ٣١ آب / ٣٠ أيلول / ٣٠ تشرين الأول / ٣٠ تشرين الثاني / ٣١ كانون الأول / ٣١ كانون الثاني / ٣١ آذار / ٣٠ نيسان / ٣٠ أيار / ٣٠ حزيران / المتوسط	٣١ تموز / ٣١ آب / ٣٠ أيلول / ٣٠ تشرين الأول / ٣٠ تشرين الثاني / ٣١ كانون الأول / ٣١ كانون الثاني / ٣١ آذار / ٣٠ نيسان / ٣٠ أيار / ٣٠ حزيران / المتوسط	٣١ تموز / ٣١ آب / ٣٠ أيلول / ٣٠ تشرين الأول / ٣٠ تشرين الثاني / ٣١ كانون الأول / ٣١ كانون الثاني / ٣١ آذار / ٣٠ نيسان / ٣٠ أيار / ٣٠ حزيران / المتوسط	٣١ تموز / ٣١ آب / ٣٠ أيلول / ٣٠ تشرين الأول / ٣٠ تشرين الثاني / ٣١ كانون الأول / ٣١ كانون الثاني / ٣١ آذار / ٣٠ نيسان / ٣٠ أيار / ٣٠ حزيران / المتوسط	٣١ تموز / ٣١ آب / ٣٠ أيلول / ٣٠ تشرين الأول / ٣٠ تشرين الثاني / ٣١ كانون الأول / ٣١ كانون الثاني / ٣١ آذار / ٣٠ نيسان / ٣٠ أيار / ٣٠ حزيران / المتوسط	٣١ تموز / ٣١ آب / ٣٠ أيلول / ٣٠ تشرين الأول / ٣٠ تشرين الثاني / ٣١ كانون الأول / ٣١ كانون الثاني / ٣١ آذار / ٣٠ نيسان / ٣٠ أيار / ٣٠ حزيران / المتوسط
٥٨٩	٦٨٠	٧٠٨	٨١٥	٩٣٤	٨٨١	٩٢٩	١٠١٦	١١١٨	١١٨٨	١٣٥٠	١٤٥٠	٩٧٢	موظفو فئة الخدمات العامة الوطنيين
٥٨٩	٦٨٠	٧٧١	١٠١٥	١١٧٤	١٢٥٠	١٢٨٠	١٤١٠	١٥٧٠	١٧٠٠	١٨٣٠	٢٤٢٦	١٣٠٨	مدرج بالميزانية
—	—	٨,٢	١٩,٧	٢٠,٤	٢٩,٥	٢٧,٤	٢٧,٩	٢٨,٨	٣٠,١	٢٦,٢	٤٠,٢	٢٥,٧	معدلات الشواغر بنسب مئوية
٤٨	٥٢	٦٤	٦٦	٦٧	٧١	٨٥	٩٠	٩٤	٩٩	١٢٠	١٣٠	٨٢	متطوعو الأمم المتحدة الدوليين
٤٨	٥٢	٧٠	١٣٠	١٥٠	١٥١	١٥١	١٥١	١٥١	١٥١	١٥١	١٥١	١٢٦	مدرج بالميزانية
—	—	٨,٦	٤٩,٢	٥٥,٣	٥٣,٠	٤٣,٧	٤٠,٤	٣٧,٧	٣٤,٤	٢٠,٥	١٣,٩	٣٤,٦	معدلات الشواغر بنسب مئوية
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٣٠	٤٠	٦	متطوعو الأمم المتحدة الوطنيين
—	—	١٥	٥٥	٥٥	٥٥	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٤٤	مدرج بالميزانية
—	—	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٤٧,٤	٢٩,٨	٨٦,٦	معدلات الشواغر بنسب مئوية
١٠١٩	١١٤٩	١٢٠٥	١٣٢٩	١٤٩٤	١٤٩٧	١٦١٥	١٧٦٠	١٩٠٢	٢٠٠٣	٢٢٧٥	٢٤٥٠	١٦٤٢	مجموع الموظفين المدنيين
١٠١٩	١١٤٩	١٣١٨	١٧٦٧	٢٠٣٦	٢١٤٤	٢٢١٦	٢٣٨٨	٢٥٩٠	٢٧٦١	٢٩٣٣	٣٨٩٤	٢١٨٥	القوم المأذون به
—	—	٨,٦	٢٤,٨	٢٦,٦	٣٠,٢	٢٧,١	٢٦,٣	٢٦,٦	٢٧,٥	٢٢,٤	٣٧,١	٢٤,٩	معدلات الشواغر بنسب مئوية

## المرفق الثاني

## النفقات الحالية والمتوقعة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

الحالة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦		النفقات المتوقعة			
المخصصات	النفقات <sup>(١)</sup>	التوقعات حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦		تقديرات الرصيد غير المربوط في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦	
		(دال) =			
(ألف)	(باء)	(جيم)	(ألف - باء - جيم)	بنسب مئوية	أسباب الوفورات
<b>الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة</b>					
المراقبون العسكريون	٩ ٨٣٦	١٤ ١٩٣	٥ ٥٥٢	- ٩ ٩١٠	تعود الزيادة في المتطلبات إلى دفع بدل الإقامة المقرر للبعثة للمراقبين العسكريين وأفراد الشرطة وضباط الأركان بالمعدلات المعيارية عوضاً عن المعدل المنخفض الوارد في الميزانية نظراً للتأخر في إنشاء المعسكرات المقترحة وتعويض الزيادة جزئياً بالوفورات المحققة تحت بند الوحدات بسبب تأخر وصول القوات.
الوحدات العسكرية	٢٢٥ ٧٦٧	١٨٠ ٢١٦	٣٩ ٦٥٨	٥ ٨٩٣	
شرطة الأمم المتحدة	٨ ٨٨٠	١١ ١٩٤	٥ ٢٣٦	- ٧ ٥٥٠	
وحدات الشرطة المشكلة	صفر	صفر	صفر	صفر	
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>٢٤٤ ٤٨٣</b>	<b>٢٠٥ ٦٠٣</b>	<b>٥٠ ٤٤٧</b>	<b>- ١١ ٥٦٧</b>	<b>٥</b>
<b>الأفراد المدنيون</b>					
الموظفون الدوليون	٧٣ ٢٥٦	٥٨ ١٦٩	١٦ ٥٥٣	- ١ ٤٦٦	الوفورات الناتجة عن انخفاض معدلات شغل الوظائف يقابلها دفع بدل الإقامة المقرر للبعثة للموظفين الدوليين بالمعدلات المعيارية عوضاً عن المعدل المنخفض الوارد في الميزانية نظراً للتأخر في إنشاء المعسكرات المقترحة
الموظفون الوطنيون	١٣ ١٦٧	٨ ٤٥٦	٢ ٩٦٥	١ ٧٤٦	
متطوعو الأمم المتحدة	٥ ٢٤٠	٢ ٧٠٣	١ ٠٩٠	١ ٤٤٧	
<b>المجموع الفرعي</b>	<b>٩١ ٦٦٣</b>	<b>٦٩ ٣٢٧</b>	<b>٢٠ ٦٠٩</b>	<b>١ ٧٢٨</b>	<b>٢</b>
<b>نفقات التشغيل</b>					
المساعدة المؤقتة العامة	٢ ٢٠٩	١ ٨٦٣	١ ٢٨٦	- ٩٤١	
الأفراد المقدمون من الحكومات	صفر	صفر	صفر	صفر	
مراقبو الانتخابات المدنيون	صفر	صفر	صفر	صفر	
الخبراء الاستشاريون	٦١٢	١٣٣	١٦٧	٣١٢	
السفر الرسمي	٤ ٣٤٣	٤ ١٥٢	١ ٩٠٢	- ١ ٧١١	

الحالة في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦					
النفقات المتوقعة					
التوقعات حتى ٣٠ تقديرات الرصيد غير					
حزيران/يونيه المربوط في ٣٠					
حزيران/يونيه ٢٠٠٦					
(دال) =					
(ألف)	(باء)	(جيم)	(ألف - باء - جيم)	بنسب مئوية	أسباب الوفورات
٢٢٩ ٩١٩	١١٨ ٥٧١	١٠٥ ٥٤٥	٥ ٨٠٣		المرافق والهياكل الأساسية
٧٧ ٠٣١	٢٥ ٥٨٢	٣٩ ٨٧٤	١١ ٥٧٥		النقل البري
١٩٨ ١٧٠	١٢٨ ٨٧٣	٢٩ ٨٣٢	٣٩ ٤٦٦		النقل البحري
١٩٨	صفر	١٧	١٨١		الاتصالات
٤٥ ٥٣٥	١٧ ٢١٩	٢٢ ٩٤٨	٥ ٣٦٧		تكنولوجيا المعلومات
١٣ ٤٣١	١٠ ٠٩٩	٤ ٢٢٣	٨٩١-		معدات طبية
٩ ٩٥٠	٨ ٢٤٩	٨٢٦	٨٧٦		معدات خاصة
٣ ٤٠٢	٢ ٥٠٣	٣١٨	٥٨١		لوازم متنوعة
٤٦ ٥٢٣	١٩ ٧٠٨	١٣ ٧٥١	١٣ ٠٦٣		خدمات ومعدات
٢ ٠٠٠	٨٣	٩١٧	١ ٠٠٠		مشاريع الأثر السريع
العوامل المختلفة التي تترتب عليها وفورات هي:					
(أ) انخفاض المتطلبات تحت بندي الوقود والاكتفاء الذاتي بسبب التأخر في وصول القوات والمعدات المملوكة للوحدات؛					
(ب) نقل المركبات من البعثات المصفاة؛					
(ج) انخفاض ساعات الطيران وتكاليف الوقود بسبب التأخر في نشر القوات؛					
(د) التأخر في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريع وإعادة الإدماج					
٦٣٣ ٣٢٢	٣٣٧ ٠٣٣	٢٢١ ٦٠٨	٧٤ ٦٨١	١٢	المجموع الفرعي
٩٦٩ ٤٦٩	٦١١ ٩٦٣	٢٩٢ ٦٦٣	٦٤ ٨٤٣	٧	المجموع الكلي

(أ) ما يسبق الارتباط لا يرد في مجموع النفقات

